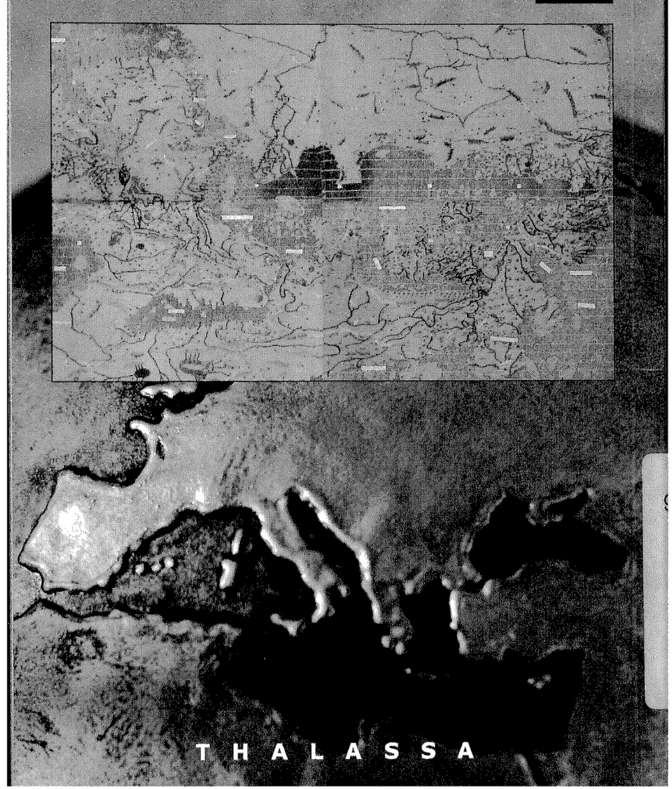
تصوّرات البحر الأبيض المتوسّط

المتوسّط اللبناني

أحمد بيضون

الياس خوري



تصوّرات
البحر الأبيض المتوسط

المتوسط اللبناني

أحمد بيضون

الياس خوري

THALASSA

تصورات البحر الأبيض المتوسط

برنامج أبحاث بإشراف البيت المتوسطي لعلوم الإنسان

منسق البرنامج : فرانسوا سيينو
سكرتيرة التحرير : جيزيل سايماندي
منسقة النسخة العربية : ماري تريز زهر

رعى البرنامج كل من :
الاتحاد الأوروبي
وزارة الخارجية الفرنسية
المؤسسة الأوروبية للثقافة
مؤسسة رينيه سايدو للعالم المتوسطي
منطقة بروفانس آلب كوت دازور
مقاطعة بوش دي رون

شكر خاص لمؤسسة الملك عبد العزيز في الدار البيضاء
وللجامعة اللبنانية في بيروت لاستقبالهما

الغلاف :
خارطة محمد الإدريسي وهو جغرافي عربي توفي سنة ١١٦٦ .

تم نشر هذه المجموعة أولا باللغة الفرنسية في
دار ميزونوف إي لاروز Maisonneuve & Larose
أما الترجمة إلى العربية فهي بالتعاون مع
مؤسسة كونراد أديناور وتحت إشرافها



تــصــوّرات
البـحـر الأبـيـض المـتـوسط

بإشراف تييري فابر، روبير إلبير، غريغور مايرينغ

المتوسط اللبناني

أحمد بيضون

الياس خوري

THALASSA

أحمد بيضون / الياس خوري

المتوسط اللبناني – بيروت : منشورات تالاسا ٢٠٠٣

www.thalassa-editions.com

Printed in Lebanon

DYNAMIC GRAPHIC
ISBN: 9953-422-47-8

أحمد بيضون

المتوسط متطرفا

أو القومية اللبنانية وركوب البحر

حتى السنوات الأولى من القرن العشرين، بقي يغلب على قاعدة لبنان الجغرافية مظهر الانطواء العميق على النفس. لم يكن موقع البلاد على خريطة إقليمية ما همّا ظاهرا بين هموم كتاب الحوليات. كانت الحدود الإدارية وحدها تستأثر بانتباههم : وهي حدود الأقضية التي خلفت، في أواسط القرن التاسع عشر، ما كان يسمى «المقاطعات»[١] في العهد المنسوب إلى «الإقطاع»[٢]. وأما الجغرافيا المحتملة محتوى سياسيا فكانت، لفرط وضوحها، تبقى ضمنية. هكذا كان لبنان يدرج عفوا في سوريا وبقي، حتى غدوات الحرب الكبرى، مرشحا، في نظر البعض، للاضطلاع، في النطاق السوري، بدور يكون قدوة لسواه. على أن اللفظ المعرب «سوريا» لم يحظ إلا في ردح متأخر من القرن التاسع عشر باستعمال معمم، وكان لا يزال يدلّ، في أواخر ذاك القرن، على كيان إداري يلابس كيانا جغرافيا ظلّت تخومه على شيء من الإبهام[٣]. وهذا ما أتاح لداعية من دعاة الإصلاح هو جويلان أن يطرح، في مطلع القرن العشرين، من غير تناقض ظاهر، مطالب استقلالية المنحى، سورية ولبنانية، في آن[٤]. وأما فينيقيا فكانت تعتبر مفترقة عن لبنان. وكان الشائع بين أهل البلاد أن يسموها الساحل، وهم يضمرون ساحل الشام، أي الساحل السوري. وبقي لفظ «فينيقيا» حكرا على الإكليركيين، فهم كانوا معتادين الإلماع، بتعريب الأسماء القديمة لأسقفياتهم، إلى أقدمية هذه الأخيرة. واستعمل اللفظ نفسه، أيضا، أوروبيون ألّفوا «رحلات إلى فينيقيا ولبنان»[٥]. زد على ذلك أن الإملاء العربي للفظي «فينيقيا» و «فينيقيين» كان لا يزال محل تردد. فكان الكاتب بالخيرة بين النقل المباشر للصورتين اليونانيتين (أو اللاتينيتين) للفظين وبين محاكاة اللفظين الفرنسيين المقابلين. في الحالة الأولى، كان يتحصل له «فونيقيا» و «فونيقيون» وفي الثانية «فينيقيا» و «فينيقيون». وهذا تردد بليغ الدلالة – على ما نبهنا إليه في موضع آخر[٦] – إذ هو يشير إلى ما كان يلقاه هؤلاء الفينيقيون من عنت في ارتجال أنفسهم أجدادا للبنانيي ذلك العهد. فليس مألوفا أن يجد الحفيد نفسه مضطرا، وهو يسترجع اسم أجداده المفترضين، إلى توسيط لغة أجنبية لهذا الغرض.

في مؤلف جوبلان، وقد صدر سنة ١٩٠٨، كانت فينيقيا لا تزال تحتل منزلة متواضعة بين معيّنات الهوية اللبنانية الآخذة في التبلر[٧]. كان ثمة ضرب من المقاومة اللبنانية للتفينق يردّ – بين ما يردّ إليه – إلى بواعث دينية. كانت وثنية الفينيقيين وفحش الاحتفالات الأدونيسية والضحايا البشرية التي يقال إنها كانت مثارا لشهية آلهة الكنعانيين، تنقص كلها من حظوة هذا الشعب عند نخبة مثقفة ضمت الكثير من الإكليركيين وكان لما يزل يعسر عليها، في حوالي ١٩٢٠، هضم السينما[٨].

على أنها انتهت إلى هضم الفينيقيين. بل إن الأمر كان قد قضي عشية ١٩٢٠، وهي السنة التي أعلن فيها غورو إنشاء لبنان الكبير الجامع، بين ما جمع، لبنان وفينيقيا. وذاك أن المغنم كان جليلا. ففي تلك الأيام، وقد كانت القوميات فيها محتدمة أيما احتدام، كان يصعب على أهل القومية الاستغناء عن عرس يحتفون به، يقرن القاعدة الجغرافية بأسطورة للأصل. فبدت فينيقيا رمية من غير رام. كانت تنتزع اللبنانيين من عزلة كانوا فيها جبليين محاصرين وتردّهم – ردا جازما، هذه المرة – إلى حلقة المنتصرين. وكانت تبدّل اختلافهم عن المحيط شهادة انتساب إلى عالم الحضارة الحديثة. وكانت تنتقل برغبتهم في الانفتاح على البحر من حال المطالبة المتقطعة إلى حال المصير القومي. وذاك أن ضم بيروت إلى الجبل كان قد بقي إلى حينه من قبيل الأماني البعيدة لأن المدينة كانت قد أصبحت، في أواسط القرن التاسع عشر، مرفأ أول لسوريا بتمامها، ثم أصبحت، بعد ١٨٨٨، عاصمة لولاية تعدل مساحتها أضعاف مساحة الجبل اللبناني. وكان قد جرى، في أيام المتصرفية، بحث لم يأت بطائل عن بديل لبناني من هذه اللقمة العصية على البلع أو عن رديف لبناني لها، فذكرت الدامور وجبيل وذكرت النبي يونس وجونية[٩]... ثم كان أن أصبح اللبنانيون ليجدوا لبنانية بيروت وقد أصبحت، بغتة، حقيقة لا يقبل الطعن فيها. وأصبح شطران كبيران من ولايتها، أيضا، معدّين لإتمام صورة الدولة الجديدة من الشمال والجنوب. وكان فيهما طرابلس وصيدا وصور، وهي مدن متفاوتة الأحجام ولكنها جميعا ذوات غالبية مسلمة. أخيرا كانت الفينيقية المعلنة مزمعة

إخراج لبنان كليا من المجموع السوري. على أن هذه غاية لم يكتب لها التحقق إلا تدريجا. ففي بادئ الأمر، كانت المهمة العاجلة الحؤول دون وضع اليد العربية على سوريا. وهذا ما جعل فينيقيا تبقى إلى غدوات ١٩٢٠ سورية بمقدار ما هي لبنانية. فكانت تنمان بهذا عن المجموع المستوي عرضة لمطالبة شريف مكة وأولاده، وذاك أمر كان يدعم، بلا ريب، دعاوى الفرنسيين. كان دعاة فينيقيا المذكورة من اللبنانيين يعلنون بأعلى الصوت رغبتهم في القيام بأمرهم بأنفسهم، وهي ما كانوا قد أعادوا اكتشاف فينيقيا لأجله، وهي أيضا ما كانت مناطق سورية أخرى عديدة تعلنه موحية بأن ولاءها لفيصل يقتضي هذه المكافأة ولكن مع جنوح إلى الاتحاد لا إلى الانفصال[١٠]. على أن اللبنانيين أولئك ظلوا يمتنعون إلى ذاك الوقت عن سلخ فينيقيا عن سوريا لعلة هي استحالة انسلاخهم، هم أنفسهم، عن المعسكر الفرنسي. فلم تدفع سوريا إلى داخليتها – إن جازت هذه العبارة – إلا بعد مدة. كانت قد اضطرت إلى التخلي عن أربعة من أقضية ولاية دمشق لتزداد الدولة اللبنانية الجديدة عرضا وليتوطد استقلالها الغذائي، على الأخص. ثم كان أن حصل، على المستوى الرمزي – وهو الوحيد الذي يعنينا، ههنا – نوع من الحشر لسوريا في هوية صحراوية بحتة. فهي، إذ اقتطعت منها واجهتها المتوسطية، أصبحت «الداخلية» بامتياز، وعمد إلى تجريد الشطر المتبقي لها من فينيقيا، ومعه، في الجنوب، الشطر الفلسطيني من هذه الأخيرة، من كل حول في تعيين الهوية. هكذا أمكن لأيدلوجية «اللبنانية»، بعد أن عدّلت تاريخ القطر المجاور، أن تجهز على جغرافياه. ولا محيد عن القول أنها لقيت في ذلك معونة من عروبة كان السوريون يشهرونها في وجه الانتداب، وهي عروبة فقيرة إلى الألوان، استبطنت، حتى النخاع، قوالب جاهزة مستعارة من العمران الصحراوي.

كان واضحا غاية الوضوح أن تطورات واقعية – حاسمة غاية الحسم – قد اتحدت مع معطيات أساسية بعينها لتفضي كلها ، على صعيد المخيلة، إلى هذا الانقلاب المهول. لم يكن رسو الانتداب الفرنسي قد كفى – وأنى يكون له ذلك ؟ – للنأي بسوريا عن المثال

القومي العربي الذي رفع فيصل لواءه ردحا من الزمن. وفي لبنان كانت الدلائل القوية تدل على أن أنصار الانتداب يمثلون أشد قوى المجتمع ديناميـة. فهم كانوا يحتلون صدارة المسرح، واثقين بأنفسهم، واستطاعوا، من غدوات ميسلون إلى وسط الثلاثينات، أن يكسفوا خصوم الهيمنة الفرنسية، أكان هؤلاء طلابا للوحدة السورية أو مجرد أنصار لاستقلال جديد باسمه. وعلى الإجمال، بقيت سوريا ملازمة سكة ثورة ١٩١٦ العربية، أمينة لما حملته تلك الثورة من مثل مغدورة. وأما لبنان فمضى في طريقه وفقا للمنطق الذي حامى عنه مبعوثوه إلى مؤتمر فرساي. فكانت الهوة لا تنفك تتسع ما بين القطرين في ميدان السياسة. على أن الأولى بالذكر أن المبادرات السياسية إنما كانت تعبر عن البون بين صورتين للذات أو شعورين بالهوية فتزيد هذا البون شسوعا.

*

* *

تحتاج كل بلاد بحرية إلى اكتساب صفتها هذه، إن شاءت استحقاقها فعلا. كانت الأيدلوجية الفينيقية، في زمن عزها، وثيقة اعتماد راح لبنان الحديث يقدمها إلى المتوسط. ولقد بقيت هذه الأيدلوجية – وهي الواقعة بين سندان الطائفية الجبلية ومطرقة القومية القارية – حبيسة نخبويتها الأولى، في نهاية المطاف. ويشير إلى مراحل نموها الثلاث ظهور ثلاث دوريات ثم اختفاؤها. وهذه مجلتان ونشرة[١١] كانت حظوظها من طول البقاء متباينة جدا. شهدت هذه المنشورات، في مدة نصف قرن (يمتد ما بين عشية الانتداب وعشايا الحرب الأهلية)، توالي أجيال ثلاثة من كتّاب نلفيهم منتشرين على أنواع من التأليف شتى : من التاريخ إلى الفلسفة إلى التأمل السياسي أو الاقتصادي الاجتماعي.. فإلى الشعراء وهم ممتازو المنزلة، تتشكل منهم جماعة على حدة. ويكاد اسمان، في الأقل، أن يجتازا هذه المرحلة من أقصاها إلى أقصاها : شارل قرم[١٢] وميشال شيحا[١٣].

في النصف الثاني من عام ١٩١٩، أصدر شارل قرم المجلة الفينيقية. وقد ظهر منها أربعة أعداد آخرها مثلث. وكان «صاحب» المجلة و«مديرها»، وهو المنادي الصاعد النجم بلبنانية لا هوادة

فيها، لا يزال إلى ذلك التاريخ رئيس الجمعية الوطنية للشبيبة.. السورية ! والواقع أن المنحى الأيدلوجي الذي قيض للمجلة أن تجسده، في مدة وجودها المفرطة القصر، إنما تلخصه هذه الحالة الانتقالية. فذاك كان أوان ازدهار لصنوف اللبس، وكان من الخيارات ما قد حسم ومنها – وهو لا يقل أهمية عن سابقه – ما لما يحسم. كانت فرنسا – وهي الحاظية إذاك بعبادة القوم والحارسة جميع أمانيهم – قد أبدت الرغبة، على ما أسلفنا، في بسط ظلها على سوريا كلها. وهو ما فرض على «فينيقيينا» التشبث بمثال سوريا السورية يواجهون به محنتهم بسوريا العربية الماثلة أمامهم على الأرض. وقد سهل عليهم مهمة التشبث هذه أنه كان لا يزال مأذونا لهم بالكلام بصفتهم سوريين. وهو ما لم يمنعهم من الإصداء بانتظام للمطالب اللبنانية المطروحة، وكانت، عند انطلاقها، جبلية ولكنها آخذة في اعتماد لبنان الكبير مدارا لها. ولم يوجد ما هو خير من فينيقيا لإدامة هذا اللبس. فهذه تحيل إلى سوريا كلها ولكن لبنان أولى بها. هكذا بدا لبنان الكبير متضمنا في سوريا الكبرى. لم يكن أيهما قد أخذ ينافي الآخر، وهو ما أخذا لا يكفان عنه بعد ذلك بسنة أو اثنتين، بل إنهما بدوا أشبه ببرنامج حد أدنى وبرنامج حد أقصى أسعفهما في التعايش مثال الاستقلال الذي كان مقبولا أوسع القبول ولكنه كان لا يزال مطموس الملامح.

عليه فإن ج. تابت إذ يصف «ما كان عليه وطننا قبل المسيح بتسعة قرون»[١٤] إنما يقصد فينيقيا (ومدينة صور، على الأخص). وفيما يقول قرم بلسان الجبل – على صفحات العدد نفسه – «إن فرنسا، حامية الضعفاء وممدنة الشعوب وأمّ الحريات المشروعة جميعا، لا يسعها أن تؤاخذنا إذا نحن ذكرنا الاستقلال»[١٥]، يشتمل أ. مشهور، في حديثه عن «مواردنا»[١٦]، على سوريا مفرطة الكبر، يدير فيها بحثه جامعا ما بين البقاع وحوران وتبغ النبطية بسوس الإسكندرون وقطن أضنة بعنب لبنان...

ولا جدوى في الاستكثار من الأمثلة. فالبين أن الأمور لم يكن قد بتّ فيها وأن بعض الخيارات الأيدلوجية الكبرى تحتاج – بخلاف الشائع – إلى حسم الخيارات السياسية حتى يتيسر

لقرارها أن يقر بدوره. فإذا صممنا على المزيد من إبراز الآثار التي قيض لهذا الفتح المؤقت لمجال الممكن أن يتركها في المجلة الفينيقية، لم نحتج إلى تجاوز التنويه بأن أقلاما مختلفة (هي من بين أجلّ الأقلام شأنا) قد اعتمدت الوصف الجغرافي والتاريخي نفسه، لا تغيير فيه ولا تبديل، هنا للبنان وهناك لسوريا. ففي صدد لبنان، نقع، مثلا، في العدد الثاني، على مقالة ممتازة لبولس نجيم[١٧]، (وهو نفسه الذي كان يدعى جوبلان سنة ١٩٠٨، وقد أتاح له تغير الأوقات أن يسترد اسمه) وفيها حديث عن عقدة طرق بين المتوسط والصحراء... تتنازعها الإمبراطوريات... وعن مركز لحضارة متقدمة... وعن منطقة عبور وتحركات كبرى للشعوب وعن تجزئة طبيعية وعن ملجأ للأقليات وعن نزاعات داخلية، إلخ. وهذه سمات لا تجاوز مقالة لأوغست أديب باشا مثبتة في العدد الثالث[١٨] أن تؤكدها. على أن أ. ج. ثابت يرى، في العدد نفسه، هذه السمات نفسها مميزة «للفسيفساء السورية»[١٩]. وهو يندد بـ «العقل الثيوقراطي» الذي حال دون انبثاق مجتمع سياسي واحد أي قومية. وهو يستند إلى هذا ليطلق شعارين : سوريا الفدرالية وسوريا التامة... بإشراف فرنسا[٢٠]. وهذان شعاران يتولى قرم، في مقالة من العدد نفسه عنوانها «تأملات قومية»[٢١]، ما يشبه أن يكون تفجيرا لما فيهما من شحنة معادية للعرب :

> «كيف ندافع عن أنفسنا في وجه هذه الجائحة ؟ (...) وما هو المشترك بيننا وبين البدو ؟»[٢٢]

وهو يتابع :

> «اللبنانيون وحدهم بيننا هم الذين احتفظوا بإرادة قوية (...). اللبنانيون والسوريون ليسوا بعرب (...) . [على أن] سوريا لا يبقى فيها غير لبنان حرا ليست بسوريا.»[٢٣]

هذا وتفتتح العدد الأخير من المجلة الفينيقية دراسة[٢٤] لها ما لها من أبهة البشرى بما سيأتي من تطورات في الأيدلوجيات القومية. ففيها يودع المستشرق البلجيكي الكبير هنري لامنس، وهو أب يسوعي مقيم آنذاك في بيروت من سنوات كثيرة ، باكورة ما في كتابه الذي صدر بعد ذلك بأشهر: المختصر في تاريخ سوريا[٢٥]. والدراسة (وهي نص محاضرة ألقيت في الإسكندرية)

تعود إلى النقر على وتر كان قد لامسه تابت، وهو وتر الحوائل الحائلة دون نمو هوية قومية سورية. على أن لامنس يرى أن هذه الهوية باتت أمرا متحققا بالفعل في ما يتعدى عوائق – لا يرتاب في وجودها – قد واجهتها، وهي آخذة في التبلر، من جهتي التاريخ والجغرافيا. والظاهر عنده أن هذه النتيجة جاءت حصيلة مساق طال قرونا. بادئ بدء، يعمد لامنس، في سعيه إلى إقامة البرهان على بلوغ هذا المساق غايته، إلى تبين عناصر أربعة في تصور القومية هي في المرتبة الأولى من الأهمية : «البيئة والعرق واللغة والتقاليد»[٢٦]. هذا وهو يكيل جم المديح لوحدة سوريا الإقليمية فيشيد بـ «حدودها الواضحة الرسم» متوصلا إلى تقرير «أنه ليس من شعب» آخر قيضت له حدود «واضحة المعالم إلى هذا الحد» وأن «أحدا لا يتم له أن يقيم على أرضه، في سكن جغرافي محدَّد بما يفوق هذه العناية»[٢٧]. وأما عن مفاهيم من طراز «سوريا الكبرى وسوريا الصغرى وحتى سوريا المسيحية وسوريا الإسلامية» فإن المحاضر يصرح بأنه «لا يفقه شيئا من تمييزات رهيفة إلى هذا الحد»[٢٨]. ثم يضيف أن «علينا أن نتجنب شق هذا الثوب الذي لا خياطة فيه inconsolulis أو قصه، وهو ثوب الوطن»[٢٩]. وهو إذ يستشهد الجغرافي «المسلم السوري» المقدّسي الذي ينزل بحدود سوريا الجنوبية إلى واحة تبوك في الجزيرة العربية، يكلف نفسه مؤونة التصريح بأن «هذا أكثر مما نطلب [من نحن ؟] في هذا (...) الاتجاه»[٣٠]. وهو قد كان شدد، مع ذلك، على التقطع الطبيعي في هذا الإقليم السوري الذي استوى مهدا للعدد الوفير من العصبيات. ولكنه يقدّر أن «زوج الأضداد الخطير»[٣١] المشكل من الوحدة الإقليمية والإقليم المقطع قد حصل تجاوزه. تجاوزه تاريخ طويل أحسن إلى هذا الحد توطيد الأسس الثلاثة الأخرى للقومية السورية. حتى أن المستشرق اليسوعي لا يتردد أبدا في التنديد الصريح بالعصبيات الطائفية التي يعترف باستمرارها. فيقول محتجا : «أمة مارونية وأمة ملكية وأمة سريانية : ذاك مصطلح خبيث لا يجوز بقاؤه مع تذكرنا الطغيان التركي»[٣٢]. على أن نقطة الدائرة في استدلال لامنس إنما هي جهده لتخليص القومية السورية من القومية العربية. وذاك أن هذا ما كان يقض

المضاجع في الساعة التي كان يتحدث فيها الرجل. العرقان مختلفان، على ما يؤكد. وأما الاشتراك في اللغة فلا يكفي، من جهته، ليجعل منهما شعبا واحدا. أخيرا (وهذه أجرأ أطروحات المستشرق)، لم تكن سيطرة العرب على سوريا، طوال تلك القرون المتطاولة، إلا ظاهرا خادعا أو ضربا من السراب. فالسوريون كانوا، من البدء، يعلمون من أنفسهم التفوق على الغزاة. والواقع أنهم أفلحوا في جعل الدولة الجديدة عاجزة عن الاستغناء عنهم وأن مشاركتهم في إعلاء بنيانها غدت أساسية إلى حد أنهم باتوا في النهاية سادتها الفعليين. زد على ذلك أن السوريين كانوا قد أثبتوا، عبر العصور، قدرتهم على امتصاص أولئك العرب الذين كان يغويهم ثراء البلاد السورية فيتسللون إليها «حزمات صغيرة»[٣٣]. وكانت المكافأة على ما أبداه أخلاف العنصر السوري من حيوية غامرة أنهم حملوا الخلفاء، بالنتيجة، على الإقامة بين ظهرانيهم. «فمن يأمر ويستتبع، إن كان ذلك كذلك – يسأل لامنس – الجزيرة العربية أم سوريا ؟»[٣٤] ذاك هو السؤال الذي يمهد، في ما وراء بعض الملاحظات الوسيطة، لختام هذه الخطبة، وقد جعله لامنس إلماعا إلى الأحداث الجارية آنذاك :

> «(...) لما كان العرب (...) لم يسيطروا على السوريين ولا استوعبوهم قط، فإن العقل يعسر عليه أن يدرك ماهية المبدأ الذي باسمه ينقلب مآل المكسب المترتب على هذا الوضع التاريخي، فيما السوريون وحدهم هم المؤهلون لوراثة هذا المكسب.»[٣٥]

هكذا يفرغ لامنس من إرساء استقلال لسوريا تامة يجرها نهائيا إلى جهة المتوسط. أفلا نراه يصل، مستشهدا الإنجيل، إلى حد المزج الإسمي للعنصرين الذين توزعت بينهما الجماعات القديمة المقيمة على الأرض السورية، مع أن الغالب اعتبارهما منفصلين، على رغم حالات الاختلاط المؤكدة ؟ فيؤكد «أن السوريين كانوا ولا يزالون نسل الآراميين والفينيقيين، أي سوريين–فينيقيين»[٣٦]. وهو يضع، في خانة العداوة، جملة العلاقات بين السوريين والعرب قبل الإسلام وبعده. فهي عنده سلسلة من المجاذبات انتهت بنصر مؤزر للسوريين هو الاستيعاب الوحيد الوجهة تشوبه مسحة من الاحتقار. ثم إنه يعمد إلى تهميش رمزي للعصبيات الإثنية

والطائفية رادا إياها إلى ما يشبه أن يكون مجرد ضلال عن حقيقة الأمور. وهذه عملية لم تقيض لها الحظوة، في نهاية المطاف، بمواطأة الحكومة الفرنسية، فضلا عن أنها بقيت بعيدة عن تحصيل إجماع عليها من جانب الكتّاب في المجلة الفينيقية أنفسهم. والظاهر أن كتاب لامنس المشار إليه كان وضعه، في الأصل، تلبية لطلب من الجنرال غورو[٣٧]. على أن المفوض السامي استقوى بانتصاره في ميسلون، فأعلن دولة لبنان الكبير، مباشرا، من غير انتظار لنشر الكتاب، تقطيع الثوب الشهير «الذي لا خياطة فيه»... وكان من شأن هذا الأمر الواقع، على ما يظهر، أنه ألقى بظله على صيغة الكتاب النهائية، فبدا أن المستشرق تخلى عن تحفظ السنة الفائتة ليقتفي خطى الجنرال[٣٨]. وفيما بين الواقعتين كانت محاضرات بعبدا التي تضمّن الكتاب المادة المعدة لها قد ألغيت[٣٩].

كانت سوريا الكبرى الفرنسية قد أسلمت الروح. فهذه الفكرة التي كانت باريس قد اعتمدتها، مدة من الزمن، بديلا من المملكة العربية، كان يعوزها، في آن، القاعدة السياسية الداخلية والسند الدولي المتماسك. وحين دافع عنها شكري غانم مطولا أمام مؤتمر السلام (ونشير إلى أن المجلة الفينيقية نشرت رسالة من غانم[٤٠]، لم يحصد، برغم موهبة المؤلف المسرحي التي كانت له) غير ضجر الرئيس ولسون[٤١]. وقد تكلف المؤرخ اليسوعي الكبير، بدوره، تضحيات كبرى، ليتمكن من تبني هذه الفكرة. فالواقع أنه قد احتاج إلى تجاهل أمرين ليقدم فكرة سوريا السورية حصرا، أي سوريا المتخففة من عروبتها ومن عصبياتها الجزئية، في آن، على أنها فكرة قابلة للحياة. احتاج إلى اصطناع الجهل المطبق، أولا، بالمروحة الواقعية للقوى السياسية الماثلة على المسرح السوري، في الغدوات المباشرة للحرب. توجب عليه إذن أن يتجاهل الحماسة الجارفة التي خصت بها دمشق، للتو، فيصلا وهي تستقبله وأن يعرض أيضا عن عناد الموارنة في المطالبة بدولة مستقلة. فلم يكن للأولى من هاتين الظاهرتين أن تكون، في منطق لامنس، أكثر من تدبير تآمري بريطاني (وهو، إن صح التخمين، تدبير هائل المفاعيل) ولم يكن للثانية أن تكون أكثر من مناورة فرنسية متمادية استثمرت ما تبقى من طاقة في عصبية أكل عليها الدهر.

ولما كان للامنس من الفطنة ما يصرفه عن مجرد الركون إلى نظرية المؤامرة، فهو يلقي باللائمة، من حين إلى حين، على السوريين الذين لا يجيبون، في ما يرى، نداء تاريخ، هو تاريخهم، يلزمهم بالسلوك مسلك الأمة التامة الأوصاف. وأما الأمر الثاني الذي يمتنع المستشرق مطلق الامتناع عن إدراجه في حسابه فهو تلك الهوة من الريبة والغل التي كانت لا تني تزداد عمقا، إذّاك، ما بين الأكثرية من هؤلاء السوريين والطرف الآخر من المتوسط، أي فرنسا عينا. ما لا يحظى بأدنى لفتة في محاضرة لامنس هو إذن راهنية «الزوج الخطير من الأضداد» الذي أخذ يغوص في وهدته من جديد شرق بعينه وغرب بعينه، وهو أيضا (مادام الحديث حديث تاريخ) جملة السوابق التاريخية التي تمد زوج الأضداد هذا بمضامينه المتخيلة... صفوة القول أن المستشرق اكتفى، مستظلا استرجاعه الحاذق لتاريخ الهوية السورية، بتوزيع غاية في الذاتية لمقادير الفاعلية على الوقائع والاتجاهات التي ذكر، فانتهى أمره إلى تأويل مشوب بالاستنساب الصريح لجملة المشهد.

ما الذي كانه هذا المتوسط المنبسط على صفحات المجلة الفينيقية ؟ إذا نحن نظرنا إليه في ضوء التاريخ، تكشّف، قبل كل شيء، عن مسرح رئيس للملحمة الفينيقية. فعلمنا أن لبنانيّي العصور القديمة (أو سوريّيها) نشروا على امتداد ضفافه كلها بضائع وحضارات. وهم قد زرعوا هناك مستعمرات أيضا. وسواء أكانت هذه الأخيرة اليوم خرائب أم مدنا حية، فهي ضمانات لانتماء بناتها الأصيل (ولانتماء أحفادهم بعدهم) إلى العالم المتوسطي. ذاك ما تفيده، مثلا، «لمحة تاريخية عن لبنان من الأصول إلى بدء الحرب الكبرى» يوقّعها أوغست أديب باشا في العدد الثالث من المجلة[٤٢]. غير أن الكاتب يجتهد في موازنة فينيقيا الشاسعة الآفاق بالجبل ملجأ الأقليات وضامن الاستقلال. وهذه موازنة سبقه إليها جوبلان ووضعت، مذّاك، على سكة التحول إلى ثابتة من ثوابت الكتابة التاريخية اللبنانية في القرن العشرين. وإذا كان متوسط العصور القديمة يكاد لا يعدو أن يكون بحيرة فينيقيّة، فإن متوسط سنة ١٩١٩ يتراءى وراء السطور على أنه بحيرة فرنسية أو يكاد. عليه، في كل حال، أن يصبح كذلك أو أن

يبقى كذلك. وذاك أن هذا هو الثمن المقتضى ليجد الفينيقيون الجدد مكانهم تحت الشمس المتوسطية. كان هؤلاء الكتاب مصرين أشد الإصرار على نبذ البعض من وجوه الثورة الفرنسية ظهريا (وهو ما كانت تعينهم عليه كثيرا سياسة فرنسا الشرقية، والاستعمارية، على الأعم) فألحوا في اعتبار حاميتهم قوة متوسطية ومسيحية أساسا. هكذا يطلق ميشال شيحا (وهو الموعود بالاستواء قائدا للتيار المتوسطي في لبنان) تحذيرا من «جبال الجليد» التي تنذر «بالدخول في مياه المتوسط الفاترة»[٤٣]، وهذه كناية عن تحقيقات لجنة كنغ–كرين الأميركية. وهو يظهر صبغته الموراسية متوصلا إلى حد الإعلان عن «وحدة الروح والفكر التي تشدنا إلى الغرب اللاتيني شدا له من القوة ما يجعلنا عاجزين عن الاستغناء عن هذه الصلة من غير أن تشوه وجوهنا»[٤٤]. ثم إنه يحكم الرباط بتعداد «الخيرات الروحية» التي يتعين إنقاذها من «الضباب» الأنكلوسكسوني، وهي :

«منطق بابنيانوس وميثولوجيا بيبلوس وعطر الأناجيل.»[٤٥]

ويصل كتّاب آخرون إلى مدى أبعد – إن وجد المدى الأبعد – بهذه المماهاة ما بين الانتماء المتوسطي ومحبة فرنسا. فلنقرأ، على سبيل المثال، هذه السطور من أهجية لأميركا يوقعها أميل عرب :

«(...) ننسى، على حد قوله، أننا في اللحظات الحرجة من حياتنا، أثناء الحرب، حوّلنا أبصارنا شطر المتوسط باحثين عن علم فرنسا المرفوع في أعلى السارية على دارعة عابرة.»[٤٦]

*

* *

وأما مجلة فينيسيا فهي من صنف آخر. إن لم يكن على صعيد الأيديولوجيا فعلا، فعلى صعيد أصول التحرير المتبعة، بلا ريب. بين كانون الثاني ١٩٣٨ وتموز–آب ١٩٣٩، استقر مجموع أعدادها على ثلاثة عشر بعضها مزدوج وبدت مترددة بين صيغة المجلة الصارمة وصيغة المنشورة المصورة. وهي تكثر من الأبواب الدائمة : من باب للقراءات يعرض كتبا حديثة الصدور لمؤلفين

فرنسيين، عموما، إلى آخر معدّ للسياح يقدّم منطقة لبنانية، من جهة، وأخرى فرنسية، من الجهة الأخرى، إلى ثالث يمزج (مستعينا الصور) ما بين أخبار المجتمع المخملي، بما فيها أخبار الأزياء، وأخبار الوسط السياسي العسكري (وهما واحد، جزئيا)... أخيرا تفرد فينيسيا، على غرار المجلة الفينيقية، صفحتين لـ «شعراء من عندنا» أصبحوا فيها «شعراؤنا». وما هؤلاء إلا شعراء ١٩١٩ أنفسهم وقد أضيف إليهم قادمون جدد من بينهم سعيد عقل، وهو أحد أكبر شعراء القرن اللبنانيين وكان فرنكوفونيا (وأصبح لبنانوفونيا، لاحقا) في بعض أوقاته. وتنقل إفلين بسترس عن العربية أشعارا لآمي خير وفوزي المعلوف وخليل مطران، إلخ. وتفرد المجلة أيضا زاوية للموسيقى وتعلّق على معارض الرسامين وتهتم بأعمال هذا النحات أو ذاك... والخلاصة أنها تجاور في قليل من الصفحات ما بين عدد غير يسير من الأنواع، مبتعدة عن تزمّت سالفتها، في ١٩١٩، ابتعادا بينا. هكذا يبتلي نوع «الدراسة»، وكان غالبا في هذه الأخيرة، بشيء من الهامشية ههنا.

كانت أورور أوغور صاحبة المجلة ومديرتها. وكان شارل قرم، وهو ما أشرنا إليه، من بين المشاركين المثابرين في التحرير وظهر ميشال شيحا بضع مرات شاعرا وكاتبا للافتتاحية. واجتذبت فينيسيا أيضا أقلاما فرنسية (بينها أقلام شعراء)، وكان هذا جديدا. وكان هدف المجلة المعلن، في كل حال، تقديم العالم السوري اللبناني (بما فيه عالم الفنون والآداب) إلى عالم فرنسا، والعكس بالعكس.

ماذا عن فينيقيا التي استولت هذه الدورية على عنوانها وحشدت أنصارها ؟ وماذا عن المتوسط، بالتالي ؟ لا يبدو – وقد سبقت منا الإشارة إلى ذلك – أن السنين العشرين التي تصرمت بعد ١٩١٩ قد أحدثت حدثا مشهودا في مساق الأفكار. على أن بعض التصورات شهدت تعديلات يحسن التنويه بها، من غير شك.

هكذا استمر التحقيق في أوضاع الحضارة الفينيقية، ولكنه بات أكثر منهجية. وقد أمدّ شارل قرم هذا التحقيق بأهمّ مواده. ولم تشهد العقلية تغييرا يذكر. سوى أن فينيقيا تلبننت، بل باتت هي ولبنان واحدا، فهي ماضي هذا الأخير وتركته وملهمة مستقبله.

كانت الخيارات قد اتخذت صورتها النهائية. في الواقع، فعدنا لا نجد، في المعسكر الفينيقي، من يذكر «سوريا التامة» أو «سوريا الفدرالية». ولا يعني هذا أن سوريا أهملت. ففينيسيا تغطي، بعناية قصوى، جولة هذا المفوض السامي أو ذاك في المناطق السورية. وتعرض الصور، بمعونة الأزياء التقليدية، «فرح» الجماعات السورية بمرور ممثل الدولة الراعية بين ظهرانيها. وأوقع من ذلك نشر دراستين لأدمون رباط، وهو، عهد ذاك، عضو في مجلس النواب السوري وهو، لاحقا، قطب رحى في عالم القانون اللبناني. وتتناول الأولى الطوائف الدينية في سوريا ولبنان[٤٧] وتعنى الثانية بالطبقات الاجتماعيـــة في القطرين[٤٨]. وهما تنمّـان عن انتباه – كان مفقودا كليا في دورية ١٩١٩ – إلى المعطيات التاريخية ومن ثم إلى الواقع الاجتماعي السياسي في البلدين، وهي كلها على درجة من التعقيد يقصر عن الإحاطة بها العرض المكرور لشريط الصور الفينيقية. كانت المجلة الفينيقية تعنى، والحق يقال، بذكر معطيات اقتصادية أساسية بعينها، واحتفت فينيسيا بمنجزات السلطة المنتدبة في مجال التجهيز الأساسي. ولكن انتساب تحليلاتهما كان، في الحالة الأولى، إلى القياس الاقتصادي، وفي الثانية إلى الدعاوة الحكومية قبل أن يكون إلى الاقتصاد أو إلى الاجتماعيات السياسية. وأما مقالتا رباط فتمثلان ولوجا في ميدان كان «الفينيقيون» يؤثرون تجاهله : وهو ميدان الخلافات الطائفية والتفاوت الاجتماعي، وهذا وتلك متداخلان، بعمق، في كل حال. كان رباط يضع إصبعه في جرح سياسي، بامتياز، متحديا زعم «متوسط» الألفاظ، المفتقر إلى العمق افتقاره إلى السعة، أنه يستطيع طمس ذلك الجرح.

إلى هذا عمدت فينيسيا إلى شق نافذة أخرى، وهي النافذة المطلة على الإسلام. فعدنا لا نجد أهاجي للبدو، ههنا، ولا استذكارا شامتا لفقرة من قلم ابن خلدون معادية للعرب. بخلاف ذلك يحتفي وديع صبرا، وهو الناقد الموسيقي في المجلة، بأفضال الفارابي وابن سينا على علم الموسيقى[٤٩]. وتتذرع المجلة بصدور كتاب لمؤلف إيراني (تنشر منه صفحات مختارة) لتستذكر مولد نبي الإسلام، المقدّر أمره في علم ربه[٥٠]. وتعمد فينيسيا إلى

التعريف بمشكل الخلافة، وهو، إذّاك لا يزال مطروحا في العالم الإسلامي، فتنشر، بعد وفاة الكاتب، مقالة وضعها خ.ت. خير الله في ظروف وفاة النبي واختيار الخليفة الأول[٥١].

هكذا يسعى «الفينيقيون»، وهم متوسطيون، حصرا، حتى غدوات الحرب العالمية الأولى، وهم «سوريون» قبل أن يكونوا لبنانيين، إلى تلمّس يوافق عشايا الحرب الثانية لوقائع داخلة، بديهة، في تكوين لبنان الاجتماعي التاريخي، إلا أنها تفيض من كل جهة عن النطاق اللبناني. وهذا تلمّس يزيد ما فيه من مفارقة أنه يحصل في عهد كانت فيه فئة من المثقفين قد اختارت لبنان نهائيا وانتهت، عمليا، من لبننة فينيقيا. وقد جعلت هذه العملية الأخيرة من مساحة المتوسط مصدرا لامتياز حصرت شرعية الحصول عليه في لبنان، مستثنية من الحق فيه سائر دول المشرق. والواقع أن التكريس النهائي للدولة اللبنانية في حدود ١٩٢٠، وقد تدرج حصوله مع مر الأعوام وأيدته سوريا عند التوصل إلى معاهدتي ١٩٣٦، يصلح تفسيرا أول لتباشير الانفتاح هذه على الإسلام وعلى العرب وعلى سوريا. ويجوز البحث عن تفسير آخر في جهة التطور الذي شهده الوضع الداخلي بموازاة هذا التكريس، وعن تفسير ثالث، على الأرجح، في جهة الظروف التي وجدت فرنسا نفسها مكتنفة بها، ومعها حلفاؤها اللبنانيون، مع اقتراب نذر النزاع العالمي.

هذا ويندر أن نجد ذكرا للمتوسط، بما هو المتوسط، عند من نشرت لهم فينيسيا نصوصا. على أن البحر غامر الحضور خلف السطور، وتظهر، من غير لبس، في النصوص التي كرست له مباشرة، ملامح الصورة التي كانت له. فلنتفحص بإيجاز، إذن، ثلاثة نصوص يذكر فيها المتوسط.

الأول منها قصيدة لأميل تيان. وهي تستغني من أولها عن كل مفاجأة للقارئ، إذ تتخذ عنوانا «البحر الذي كان فينيقيّا»[٥٢]. وفي القصيدة جمل صغيرة يوجز كل منها إيجازا بليغا مقطعا أو اثنين من النص. فالبحر، من أول الكلام، «ينبسط عند أقدام لبنان». ثم نعلم أنه «كان ذا أمجاد ذات يوم» ونعلم، بعد ذلك، «أن الجمال وحده بقي له». و«تقول له المدينة : أنت زينتي». وتضيف وقد شفّها

الحنين :

إي سوار الزبد والذهب المرهف،

يزهو به عري كاحلي

لهفي عليه ! يعود شيئا غير تلك القطعة الربّانية

من تمثال رائع !

هذا التسجيل لتفاوت يبدو معه نمو المدينة المفتقر إلى كل شاعرية أدنى ألقا بكثير من عهدها في الماضي البعيد، يفضي بغتة إلى ذكرى الحرب العالمية الأولى بما فيها من مضض. فالبحر قد «استيقظ» إذّاك «مرتاعا وأخذ ينتف شعره وهو يصرخ». وبعد كثير من الحركات العنيفة، عاد ليسترخي مستردا ألوانه «بعناية» ليستعيد «وجهه وصفاء روحه». ثم نصل أخيرا إلى الوقت الحاضر، إلى «هذا المساء» الذي

(...) تظهر فيه على ثوبه الأزرق تموجات ظريفة

فيمتد وقد ازداد اتساعا ويحجب الصخور.

ثم ينطق البحر و ينقل إلينا الشاعر ما سمعه من كلامه :

قال بصوت خافت داخله الإرهاق

إنه نادم على غضبته الجنونية، أمس

لكن اللوم يقع على الضبابة القاتمة

التي جاءت من بحر آخر

فهل نحتاج وضوحا فوق هذا الوضوح ؟ نذكر شيحا وهو يحذّر المتوسطيين من «جبال الجليد» المقبلة من الأطلسي[٥٣]. هذا والريح الجرمانية التي تنذر بالهبوب مجددا، سنة ١٩٣٨، تفوق سابقتها لؤما بكثير. وبين العاصفتين، بقي المتوسط على عهده بحيرة تتواعد فوق مائها السنين ألوفا.. مجالا ينزاح عنه فعل الزمن وتتقاصر عليه طرق الماضي تقاصرا عجبا، فإذا بفينيقيا، وقد غفرت بعض الغفران لهذا الشرق، وكانت تتهمه بكتم أنفاسها طوال هذه المدة المترامية، تجد سبيلا إلى إلقاء نفسها في حضن الغرب اللاتيني.

وأما النص الثاني، فهو لميشال شيحا. وهو يعود فيه إلى «أحاديث باتريس»[٥٤]، وكنا قد وقعنا على نماذج منها، لعلها الأولى، في المجلة الفينيقية[٥٥]. على أن الأفق مغاير هنا. فإذا كان المنطلق لا يزال فينيقيّا فإن المسلّمة قد خضعت لمزيد من الإرهاف، وكانت في مقالة ١٩١٩ توكيدا فجًا لـ «تماثل في الروح والفكر يصلنا بالغرب اللاتيني»، وكان الكاتب يستنفر لصالحها «حاضرنا وتقاليدنا وأعرافنا ولغتنا»[٥٦]. فهو قد وجد مذّاك وقتا لزيادة انتباهه إلى التعدد اللبناني. وسيبقى هذا التعدد ملازما شيحا، بل هو سيصبح، على الخلفية الفينيقية، أكثر المدارات مؤالفة لتفكيره.

ولنقل، مرة أخرى إن هذه الحساسية الجديدة ترسو على ازدواج كان قد تمّ جلاؤه، قطباه البحر – الأفق والجبل – الملجأ. وكان هذا الازدواج في سبيله نحو التحول إلى أساس مقبول سلفا نشأت عليه رؤية بعينها لتاريخ لبنان ولمستقبله.

> «هي مائتا كيلومتر من الشواطئ النضرة الخضراء [أين ساحلنا اليوم من هذا الوصف ؟] وفي العمق جبال شامخة لا تزال تصلح ملاذا أمينا تقريبا لمن يرغب في الدفاع عنها.»[٥٧]

تلي هذا دعوة إلى ضبط الخليط الذي تضمه البلاد بتضييق الأبواب أمام الوافدين إليها :

> «ليس من حسن التدبير أن تموت أرضنا من جراء أفضالها. فيجب ألا نشرع أبوابها كيفما كان ولأي كان. فنحن كما نحن قد بتنا من غير خيار سوى الخيار بين التآخي والموت.»[٥٨]

لكن البحر، لا الجبل، هو ما يختار شيحا، بما هو متوسطي حتى العظام، أن يطيل المكث عنده. هو يستذكر علة وجود للأمة، يراها روحية ومعنوية مغتنما فرصة كانت لا تزال متاحة، في مطلع ١٩٣٨، للاستناد، من باب الإعجاب، إلى شاهد من موسوليني. فيعلن اعتقاده بـ «وجود نفس أوحسّاسية متوسطية وبأننا – ويعني اللبنانيين – لسنا بغرباء عن هذه الشعلة أو عن هذه الحماسة»[٥٩]. هذا المجال المتوسطي يؤثره شيحا كل الإيثار على المجال الأوروبي الذي تهب منه، على التحديد، «ريح الشمال» تلك،

وقد رأينا تيان حريصا على التعبير عن ضيقه بها. هكذا يمضي شيحا مناديا : «أوروبا الشمال، يا أعجوبة التكبّر أترعها، اليوم، الإزراء بالعقل وبالمحبة، كم هو لطيف البحر المتوسط !»[٦٠] ولا يحتاج الداعية إلا إلى إثبات واقعة يليها سؤال حتى يصل إلى ما هو أبعد :

> «النزاع بين الأعراق لا يحمي رخام الإغريق من بصمات البرابرة. فما الذي يحلّ بالعالم إذا فقد المتوسطيون ما يجمعهم من تحابّ ؟»[٦١]

على أن العودة إلى الوقائع لا تلبث أن تفرض نفسها، فيباشرها شيحا بأسلوبه. كان قد استحضر صورة مقاطعة البروفانس. وقد أصبح لبنان، في زمن لاحق، «سويسرا الشرق» بعناية شيحا[٦٢]، ولكنه كان لا يزال، في تلك الأيام، «بروفانس المشرق». وهذه «أكثر حدة وأجمل من الأصل»[٦٣]. ثم إن الأوقات تفرض على لبنان، إذّاك، أن يجد لنفسه حلفاء. والحال «أن مناظرنا خلابة». لذا «سندافع عنها تساندنا فرنسا التي لن تصرف نظرها عنا، إن لم يكن لشيء فمحبة بهذا المتوسط»[٦٤]. تعيّن إذن وضع قدم في أول المتوسط وأخرى في آخره، مرة أخرى، كما في سنة ١٩١٩. هكذا يعتدّ بالشبه التقريبي بين منظرين طبيعيين ليتمكن المتوسط من استبعاد آفاق أخرى، يستبعد بعضها ضمنا وبعضها صراحة. وهو إن لم يحصر في فرنسا مجاراة لمشتهى اللبنانيين، فإنه، على الأقل، يتركز رمزيا فيها. على أن متّخذ هذا الوضع يحرص، قبل ركوب البحر، على هذه الصورة، أن يقوم بجولة في دياره هو، فيصح الافتراض أنه قد أمسى أميل إلى الحذر. ولكن يبقى السؤال واردا، بالنظر إلى الوقائع الكبرى أو إلى الوقائع الموعودة بعمر طويل، عما إذا كان الرجل قد أمسى أميل إلى الواقعية أيضا.

وأما النص الثالث الذي نتوقف عنده، فهو لكاتب فرنسي. هو جان دستيو Jean Desthieux[٦٥] الذي يقال لنا إنه رئيس «الصداقات المتوسطية». وكانت مهمته ههنا وعظ أصدقائه اللبنانيين (وغيرهم) بضرورة التمييز الصارم ما بين الفكرة اللاتينية والفكرة المتوسطية. فهو يندد بالخلط الذي يروّج له أناس «يحسبون أنفسهم واسعي المعرفة للغاية» مسارعا إلى القول، في

السطور الأولى من مقالته، إن المتوسط «ليس بلاتيني كما أنه ليس بسامي»[٦٦]. ولا يلبث أن يسترسل في تأملات لا تخلو من تعقيد ولكنها تستجيب، لا ريب، إلى هموم ذاك الزمن، ومدارها اختلاط الأعراق و على الخصوص، قلة ما في عروق فرنسيي... الشمال من دم لاتيني. فما قولك إذن في سائر الشعوب المحيطة بالمتوسط، خاصة وأنك ترى الكاتب يحرص على التذكير بـ «أن إفريقيا تبدأ في جبال البيرينيه»[٦٧]. ويستشهد الكاتب هنري فوسيليون Henri Focillon الذي يمتدح من موقع «غاليّ» أصيل تمازج الأعراق. يقول فوسيليون :

> «أولئك المهجّنون الطليان الذين نطلق عليهم اسم الرومان وقد امتزج دمهم بكل ما في المتوسط من أنواع الزبد، صمدوا، بعد فعل الزنا هذا، قرونا عدة في وضع إمبراطوري.»[٦٨]

تلك ملاحظة يصعب الوقوع على كاتب لبناني من كتّاب فينيسيا يرضى بأخذها على عاتقه ! ثم يأتي دور إسبانيا. فيخصها فوسيليون – ونحن ما زلنا مع ما يقتبسه منه دستيو – بمقطع أصعب مرورا من سابقه في بلعوم الكتّاب اللبنانيين أنفسهم. فالمشار إليه هذه المرة – ونحن لا نزال في حديث الصبغيات – إنما هي الروافد العربية الإسلامية :

> «أما أن الإسلام قد ضم إلى صدره قشتالة وأخصبها، في الحرب كما في السلام، فذاك ما لا يأذن بالشك فيه لا السادة ذوو القامات الممشوقة كأمراء العرب والذين تمتزج في أحداقهم الحمّى بالفتور، وقد أكثر من تصويرهم كبار أهل الفن، ولا تأذن بهذا الشك أيضا أبنية الفن» المستعرب mozarabe أو « الفن المديّن » mudejar، وهي هجينة يمتزج فيها عالمان، ثم لا تأذن بالشك نفسه، أخيرا، تلك الغريزة المصونة في نوادر وفرائد تظهر في روح النصوص وفي ألفاظها معا ويشترك فيها معلّمو الـ «الأراجين» argudezzas والنحاة من أهل الطرب في مقامات الحريري .»[٦٩]

ولنر الآن كيف يعرف دستيو، حين يسترد الكلام، «القارة المتوسطية». هي عنده

> «حاميّة وساميّة وآريّة، إن شئت، وهي وثنية يهودية مسيحية

إسلامية، وهي إفريقية وآسيوية وأوروبية، في آن، وهي قارة لا تصلح لها مقاييسنا الشائعة للمكان والزمان، لأن إفريقيا تبدأ من البيرينيه ولأن العصور الوسطى تستمر فيها إلى أن تظهر طلائع أكثر منجزات العبقرية الحديثة جسارة. والقارة نفسها رومانية وقرطاجية معا وإسكندرانية وعبرانية وهلينية وكتالونية، فهي المجال الممتاز للمتضادات وهي الوطن الخصب للأساطير ولأنواع السراب.»[٧٠]

والواقع أن دستيو، بعد أن يذكر تنبيه الشيخ علي التونسي للفرنسيين من مغبة ذاك التبجح اللاتيني «الذي لا يغرينا البتة»، فيبرز بذلك «ما توليه [الصداقات المتوسطية] من انتباه لإفريقيا الشمالية»[٧١]، ينطلق من هناك، مستعينا بعلم طبقات الأرض، إلى إقامة البرهان على الوحدة الجيولوجية (وهذه أعمق بكثير من مجرد التشابه في المنظر) ما بين كورسيكا والبروفانس. ذاك برهان يرمي إلى إنشاء قاعدة علمية (لها، على وجه التحديد، صلابة الصخر) للقول بملكية فرنسا لكورسيكا. هذه المحاجّة (وهي متهالكة في مبدإها، لأن الاحتجاج بالتماثل الجيولوجي أخ شقيق للاحتجاج بوحدة العرق) لا ينبغي أن تصرفنا عن تحسس ما كان يحمله كلام دستيو المتوسطي من هواء منعش إلى البيئة الخانقة التي شكّلها أنصار فرنسا من اللبنانيين وقد موّهوا هواهم هذا بالهوية اللبنانية. والحق أن هذا الوسط كان قد بدأ يشجعه تضافر موات للظروف على المضي قدما في تطور مشابه. على أن هذا التطور لم يقيض له التبلور في تغيير ذي دلالة لمنظور هذه الجماعة إلا في غدوات الاستقلال.

*

* *

في معرض آخر، تناولنا بالتحليل المسهب نصيب «فينيقيّي» الندوة اللبنانية من صياغة الفكرة المتوسطية في لبنان[٧٢]. فلن نعود إلى هذا هنا إلا للتشديد على نتائج بعينها أفضى إليها ذلك التحليل، وهي قمينة – على ما نرجو – بإبراز تطور هذه الفكرة من يوم أن تحررت من رهنها لدى الانتداب الفرنسي. ذاك تطور معقد، في حد ذاته، ولكن يتجاور فيه تواصل ملحوظ للموضوعات

المطروقة وللفرضيات المسبقة المتحدرة من المرحلة المنقضية وتجدد بارز –وإن يكن غير كاف، في رأينا، لعلل فيه سنعود إليها– حصل في وظائف هذا الكلام المنخرط، مذّاك فصاعدا، في مساق تستشعر محاضرات الندوة مقومات جدّته. ومحاضرات الندوة هي المنبر الثالث، بعد المجلة الفينيقية و فينيسيا، الذي أمكن لمدرسة الفكر المتوسطي أن تجد لنفسها متسعا عليه. بل إنها بلغت ههنا تمام عبارتها لأن محاضرات الندوة تمكنت، بخلاف المنشورتين السابقتين – وكانتا عابرتين، بالنتيجة – من مصاحبة الحياة السياسية والفكرية اللبنانية طوال المرحلة الممتدة بين جلاء القوات الفرنسية، سنة ١٩٤٦، واندلاع الحرب في سنة ١٩٦٧[٧٣]. ونزيد أن الندوة اللبنانية بقيت عاملة إلى عشايا حرب ١٩٧٥ ولكنها أخفقت في الحفاظ، خلال سنواتها الأخيرة، على انتظام محاضراتها وصدور منشوراتها[٧٤].

في الندوة بقيت للمدار الفينيقي جاذبيته. وبدا الدائرون فيه ميّالين إلى تركيز جهودهم على إرساء قومية يصح عليها، مع بعض التحفظ، وصف قومية الأرض. هكذا قدّمت فينيقيا على أنها حالة تاريخية أمكن للأرض اللبنانية أن تطابق فيها ماهيّتها وأن تؤدي رسالتها الأصيلة. وتبدي هذه الأرض نزوعا إلى استعادة حالتها الأصلية هذه كلما تراخت الموانع الحائلة دون ذلك. وتردّ الحالة المذكورة – ولو بشيء من الاختزال – إلى الانفتاح الثقافي وغلبة التجارة. من هذا الباب، يصح اعتبار النهضة التي شهد بواكيرها النصف الثاني من القرن التاسع عشر ويفترض أن تحفز استئنافها استعادة الاستقلال السياسي، فرصة جديدة للبنان. وينظر إلى الهجرة وإلى الثنائية اللغوية و بالأحرى إلى تعدد اللغات المستعملة وإلى العلاقات الممتازة بالغرب على أنها، في آن، منتجات مشتقة من هذه الحالة وعدّة لا يستغنى عنها لإدامتها. وأما الساحل المتوسطي العريض فهو للحالة نفسها محرّض وشرط جغرافي. ويجب أن يسعف هذا الساحل في أداء وظيفته على النحو المرجوّ اعتماد الليبرالية الاقتصادية من غير تحفّظ ثم الأخذ، تبعا لذلك، بنظام سياسي يكفل حريات أساسية معينة. ولا غنى عن ملاحظة هي أن الليبرالية السياسية الموصى بها أضيق نطاقا

بكثير من صاحبتها الاقتصادية إذ هي مقيدة بالقاعدة الطائفية. فهذه تكبح بشدة كل حرية لأثر العوامل الاجتماعية الاقتصادية بل، أيضا، لأثر العوامل الديمغرافية نفسها، في جعل شرعية النمط المعتمد لتوزيع السلطة وسائر ما يتبعه محلا لإعادة نظر، في مدى قصير أو متوسط. وذاك أن هذا النمط يقدّم سلفا على أنه عصيّ على التغيير.

كانت فينيقيا وكان المتوسط، من بعدها، مدعوّين، في حسبان أنصارهما، إلى الاستواء أرضية تاريخية وجغرافية لـ «لبنانية» تقع في ما وراء الطوائف[٧٥]. وهي هذه الهوية المتوسطية الأساس ما يجمع عليه رأيهم وهي، قبل كل هوية أخرى، ما تهفو إليه قلوبهم. حتى أن هذه الأفضلية تجد تعبيرا كميا عنها في الثقل النسبي الذي يعطى للمقاطع المتصلة بالعصور الفينيقية في ما قدّمه، على منبر الندوة، شيحا أو قرم، مثلا، من مطالعات تاريخية. فنرى فينيقيا وهي تكاد تسحق، ماديا، ما تلاها من عصور في تاريخ البلاد.

مع ذلك، يتأكد، في عهد الندوة، ذاك التطور الذي وقفنا على تباشيره في أيام فينيسيا. فيعطى الجبل مكانا أرحب في الصورة المقدمة لبنية البلاد الأساسية. وتزداد ظهورا تلك اللازمة التي تجعل من الجبل ضمانا لاستقلال البلاد. وتتأكد أيضا وظيفة الجبل بما هو ملجأ للأقليات. والجديد هنا أن الجبل هو الذي يحكم، من الآن فصاعدا، منطق النظام السياسي فيما ترتد فينيقيا إلى وظائف اقتصادية وثقافية. وقد كان «الفينيقيون»، في أوائل عهدهم، قليلي الحفاوة بالطوائف وبتعايشها وبصيغة السلطة الكفيلة بالتعبير عن هذا التعايش وبإدامته معا. ويعود إلى شيحا تمهيد مكان متزايد الاتساع لهذه الهموم في نطاق النظرة المعروفة بـ«الفينيقية» أو بـ«المتوسطية» إلى لبنان. وكان يزيد هذا الأمر إلحاحا أن الإشكال الطائفي – وهو الغالب إذّاك، من زمن طويل، عند مدارس فكرية أخرى – قد استوى، بعد الاستقلال، إشكالا أوّل لسلطة كان لشيحا عندها من النفوذ ما لم يكن له في أي وقت مضى. على أننا نظن أن الجهد الذي بذله، في هذا السبيل، هذا المعلم – وهو ملهم كثرة في الندوة – بقي دون الحاجة. معلوم أن

شيحا كان يتصور مجلس النواب، خصوصا، على أنه منتدى للطوائف[٧٦]. وكان يفترض أن يتقلص ظل الطائفية شيئا فشيئا كلما تقدمنا نحو محراب السلطة الإجرائية. والحال أن هذه الأخيرة بقيت تحتفظ لنفسها بما يكفي من وسائل للّعب بالمجلس وفق هواها تقريبا. فكان الأمل في التوصل، بهذا الأسلوب، إلى تسكين دائم لبوادر المطالبة الطائفية ينتهي إلى ادعاء القدرة على شراء ولاء الطوائف بثمن بخس. وأهم من هذا، في ما نحن بصدده، أن الأيدلوجية الفينيقية كانت عاجزة عن استيعاب التنوع الذي يسم المرجعيات التاريخية والدينية للجماعات الطائفية استيعابا فعليا. فالحاصل أن هذه الجماعات كانت تنسب نفسها إلى أصول واقعية أو رمزية يقع كثير منها في ما وراء الحدود اللبنانية وتقرّ الطوائف المعنية لـ «ممثلي» هذه الأصول المعاصرين بسلطان عليها بدا هائلا أحيانا[٧٧]. ولم يكن لفينيقيا أن تهضم هذا التنوع، وهو المرشح دائما للانقلاب إلى تنابذ في أوقات الأزمات، فاستسهلت أن تزعم لنفسها القدرة على التسامي عنه. على أن فرص النجاح المتاحة لهذه المناورة كانت ضئيلة. فالجبل الذي كان يزحف فوق مساحة الساحل باطّراد لم يكن يعترف بفينيقيا موئلا لهوية جديدة. بل هو كان ينزع إلى إلباسه هويّته هو، وهي متعدّدة. وكان يزيد مهمته هذه سهولة أن الساحل كان على قدر من «الجبلية» – على ما ظهر لاحقا – أكبر بكثير مما كان في الحسبان. فلم يتيسّر للبحر أن يبتلع الجبل – مع أنه كان قد أخذ يستوي معيلا لهذا الأخير – بل أخذ الجبل، بخلاف ذلك، يلزم البحر بالتراجع. أو أن البحر أخذ ينحصر، على الأقل، في الدائرة الاقتصادية وفي قطاعات من الثقافة مرسومة الحدود بدقة. فكان أن بقيت للأيدلوجيات الجبلية مقاليد السيطرة على كل ما تبقى.

والواقع أن فينيقيا كانت تشكو جرحين : الجبل والإسلام. وكانا متقاطعين ولم يكونا متطابقين. وقد فرغنا توّا من حديث المشاحنات التي دارت بين «فينيقيّي» نا والجبل. وأشرنا أيضا إلى أن الإسلام كان قد بدأ، من أواسط الثلاثينات، يصبح موضوعا لتعرّف من جانبهم أقرب من ذي قبل إلى الصراحة. فالإسلام كان حاضرا، هو أيضا، حضور الجبل وحمولته من الطائفية. وكان

يبسط ظله، خصوصا، على الساحل الفينيقي. وكانت تنبعث منه هبّات ريح حارة تنفخ تارة في نار الوحدة السورية وطورا في نار الوحدة العربية، وهذا على مدى العقدين اللذين شهدا «الفينيقيين» (الذين أخذوا يصبحون أميل إلى التلقب بـ «المتوسطيين») وهم يتعاقبون – مع آخرين، ولكن مع استمرار شعورهم بأنهم هم أصحاب البيت – على منبر الندوة اللبنانية. وأما تعرّفهم الذي أشرنا إليه للإسلام، فبدا له هذه المرة تعبير مادي – إن صحّت هذه العبارة – مثّلته دعوة عدد معتبر من الناطقين بالعربية ومن المسلمين بل من دعاة الوحدة العربية ومن الوحدويين السوريين إلى أن يدلي كل منهم بدلوه في حومة هذا الملتقى المرموق من ملتقيات لبنان المستقل.

على أن تنافرا جوهريا بقي زمنا طويلا يطبع العلاقات بين الفينيقيين والإسلام، لبنانيا كان هذا أم غير ذلك. من ذلك أننا نرى جواد بولس – وقد اجتاز، هو أيضا، مرحلة قومية سورية – يبزّ غيره في استخراج نظام من فكرة كان المسلمون يغتاظون منها أشد الغيظ، وكانت ماثلة عند لامنس، من قبل، وعند شيحا، بطبيعة الحال. فالحال أن محاضرات بولس، في الندوة، تشي بأن القرون الإسلامية الثلاثة عشر لم تكن غير فاصل منكود الطالع في تاريخ هذه البلاد، على الإجمال، وذلك لأنها أسفرت عن تقليص متماد لمكانة البلاد البحرية. وهو تقليص كان منه أن ذهب بمجد فينيقيا فجرّ انتقالا للثقل السكاني وللنشاط الاقتصادي نحو الجبل وصبغ البلاد، بالتالي، بصبغة الأقليات الطائفية والنظام الإقطاعي[٧٨]. وما يراه بولس (وهو تلميذ نجيب لفيدال دو لا بلاش Vidal de la Blache الذي يتخذه شيحا أيضا مرجعا لكلامه مرة واحدة على الأقل[٧٩]) هو أن الانتقال المشار إليه كان تخليا من جانب الأرض عن الرسالة التي عهدت بها الطبيعة نفسها إليها، قبل بدء الزمان. فكأن التاريخ قد خان الجغرافيا...

لم تكن هذه الفكرة مجلبة للغيظ وحسب. كانت، أيضا، باطلة من حيث الأساس، وهذا أمر لم يجد كمال الصليبي مشقة في إدراكه[٨٠]. كانت المدن الفينيقية قد ودّعت استقلالها وأخذت البلاد تصطبغ شيئا فشيئا بصبغة الداخل الآرامي قبل وصول الإسلام

بنحو من ألف سنة. حتى أن اسم فينيقيا كان قد تحول إلى مجرد عبارة جغرافية – كان وضوح الحدود يعوز مسمّاها، فوق ذلك – من أيام الإمبراطورية الرومانية الأولى، في أقرب تقدير. كان المحاضر يسقط على ثلاثة عشر قرنا من التاريخ، إذن، حلم الاستقلال اللبناني المولود في القرن العشرين وكان هذا، لا غيره، ما أجاز له أن يرى التقهقر حيث لم يكن يوجد غير انتقال نحو الشرق – شهدت البلاد غيره في تاريخها – لمحور القوة والحضارة. ولم يكن يمكن اعتبار هذا الانتقال نكبة، على النحو الذي نحاه بولس، أي بإضفاء دلالة مضافة إلى دلالته التاريخية الجغرافية، إلا بافتراض الاستقلال لأرض هي فينيقيا ابتلاها ضمها إلى الإمبراطورية الجديدة بشيء من الهامشية. وهذا، أي الاستقلال، هو، على وجه الدقة، ما باتت تفتقر إليه الأرض المذكورة. كان يكفي إذن أن تردّ تلك الأرض إلى المجموع الجديد الذي باتت جزءا منه حتى يتبدى تطورها اللاحق في حلة غير الحلة التي أسبغها عليه مؤرخنا.

والحق أن كلام بولس كان من شأنه، على ما يظهر لنا من غير صعوبة، أن يكدّر، لا المسلمين وحدهم، بل الجبليين أيضا، أكانت جبلية هؤلاء «واقعية» أم «أيدلوجية». وهؤلاء وأولئك خلق كثير. كان هذا الكلام يمدد مرحلة استثمرت فيها الحتمية الجغرافية في اتجاه واحد نازعة إلى الربط ما بين قدر البلاد «الطبيعي» والغرب المتوسطي. وهذا غرب انتهى إلى اعتماد فرنسا تعبيرا أقصى، أو قل تعبيرا شبه حصري، عنه. على أن تلك المرحلة كانت قد ولّت سياسيا وأخذ «فينيقيّو» الندوة، أو، في الأقل، أكثرهم تسيّسا يستشعرون انقضاءها شيئا فشيئا. فكانت أيدلوجية التاريخ، على الصورة التي اتخذتها عند بولس، متخلفة عن التاريخ نفسه.

كان ميشال شيحا قد هجر من زمن غير قصير فن التاريخ الذي سخر له ريشته أحيانا. ولكن الصحفي الكبير الذي كانه شيحا لم يفته الشعور بانقلاب الأحوال، فأخذ، في أواخر حياته، يفتح نوافذه لكل ريح. ولم تكن ريح التغيير، وهي لا تعرف الهدوء، قد عفّت عن الزوج المكوّن من فينيقيا والمتوسط، وهو الذي اجترح في مطلع القرن للحجز ما بين سوريا وبلاد العرب ثم للحجز ما بين لبنان

وسوريا، في وقت كان يجري فيه تخليص هذه الكيانات الثلاث من شباك الإسلام العثماني. كان هذا الزوج قد استحال إلى «لبنانية» بقيت متوسطية، لا ريب، ولكن من غير حصر. عام ١٩٥٣، أي قبل غيابه بسنة، أتحفنا شيحا، في محاضرته الأخيرة من على منبر الندوة[٨١]، بتمرين رائع على الاعتدال إن لم نقل على التوازن البهلواني. فهو ينافح عن هوية تعددية للبنان، جامعا البحر والجبل وفينيقيا والعروبة، مبرزا تنوع الأعراف وتعدد اللغات وكثرة تيارات التبادل والاختلاف البيّن بين ما تحمله الهجرات المختلفة... فنقع – بوجيز العبارة – على كوكبة من العوالم تتآزر مكوناتها في انسجام لتجعل من لبنان ما هو. فأمكن لحكيم الجمهورية الأول، وقد بلغ من الحكمة ما لم يتحصل له من قبل، أن يخص كلا من مواكبي المغامرة اللبنانية بكلمة طيبة. وإذا كان لا يبدو مطمئنا إلى مطامح تقليدية يعرفها لسوريا (سوريا التي يحرص على طمأنتها إلى أن لبنان لا يطمع في ساحلها الذي كان فينيقيًا ذات يوم) وإذا كان لا يزال غير مقتنع بصواب الدعوات إلى الوحدة العربية (إذ هو يعلن أفضلية «التآخي الحميم»، عنده، على الدمج الجغرافي) فإن هذا كله لا يعبّر عن حنق ولا عن حساسية نابذة، ولكن يعبّر عن الرغبة في أن يلازم كل فريق حقيقته بتوخي التصرف وفق مصلحة أحسن تقديرها لنفسه[٨٢]. فالعالم العربي متعدد شأن المتوسط. «والحضارة العربية – على قول شيحا – تدّعينا ونحن ندّعيها»، ولكن «المتوسط بيئتنا الحيوية وبحيرتنا الخاصة»[٨٣]. ويصل الأمر بالمحاضر الذي كان يدين بجانب من إعداده لمدة من عهد شبابه أمضاها في إنكلترة، إلى حد الاعتراف بالحضارة الأنكلوسكسونية على أنها «واحدة من موائلنا الروحية والزمنية»[٨٤]. هكذا ترانا، عام ١٩٥٣، وقد ابتعدنا كثيرا عن «جبال الجليد» تلك التي كانت، في ما مضى، تقلق راحة «المتوسط الفاتر»[٨٥] ... أما الشيء الوحيد الذي يفوت شيحا تدبره فهو السلوك المنتظر من هذه الزنابير الكثيرة بعد أن حشرها جميعا في كيسه الضيق هذا ! على أنه كان قد صرح من وقت طويل –والحق يقال– أن قدر لبنان «أن يحيا في خطر».[٨٦]

ليس لنا أن نستنفد، في هذه المقالة المتواضعة، سائر ما شهدته

الفكرة المتوسطية من تقلبات لبنانية. على أننا لا نستطيع، ونحن في هذا الصدد، أن نتحاشى من اسم رينيه حبشي، وهو وجه بارز من وجوه بيروت الثقافة في الخمسينات والستينات وهو مكثار ألقى من المحاضرات في الندوة اللبنانية ما لا نحصي مثله ولا ما يقرب منه عددا لأي محاضر آخر[٨٧]. هذا المصري الأصل والحس، اللبناني، إذّاك، من عهد قريب، وإن يكن أسرع في الانخراط، إلى أبعد حد، في مشكلات البلاد، لم يكن له، بحكم انتمائه المزدوج وإعداده الإنسانوي، أن لا يجهد في إخراج الجدل المتوسطي من أشراك الانقسام اللبناني. ولا نجاوز هنا ملامسة الزاد الذي حملته إلى ساحة هذا الجدل تآليف الرجل الكثيرة، وهي تستأهل معالجة على حدة. كان حبشي نصيرا لشخصانية فرنسية الصنع يريد تكييفها بالوقائع السائدة في الشرق العربي. وكان يريد الحفاظ أيضا على إرث نوع مفتوح من الماركسية في وقت كانت فيه الماركسية طرفا لا يمكن التفادي منه في كل جدل فكري. ومآل هذا المنحى الإقرار بأولوية المسألة الاقتصادية الاجتماعية وبضرورة اتخاذها محورا لكل تفكير في حال الدنيا ينسب نفسه إلى الفلسفة. وكان، من جهة أخرى، ذا عناية بالفكر الوجودي – والوجودية فلسفة نافذة في تلك الأيام أيضا – وهذا فكر محوره الحرية بما هي ماهية للفرد يعرّف بها الإنسان بما هو موجود. ويجد حبشي، في الشخصانية، تأليفا وتجاوزا، في آن، لهاتين المنظومتين، إذ هي تبتغي الإحاطة بالكل الشخصي في الإنسان، أي بالفرد منظورا إليه في استقلاله كذات ومنظورا أيضا إلى نسيج وجوده الموضوعي كما يتولاه هو نفسه. وقد كان لمقاربة هذه صفتها أن تبدو مفتقرة إلى الأصالة – فقد كان هذا الصنف من الكلام شائعا، في تلك الأيام – لولا أنها محمولة، عند حبشي – على موهبة تحليلية استثنائية القوة. فكانت هذه الموهبة تضع المقاربة المذكورة على محك تآليف رفيعة المكانة ومشكلات راهنة تناولها فيلسوفنا بالقراءة النقدية تناول المقتدر. وكان ثمة همّ آخر جنّب كلام حبشي السقوط في الروحانية المبتذلة، وهو تطلعه إلى إحلال تفكيره عند ملتقى تقليدين أراد التأسيس لتقاربهما. ولم يكن هذا الملتقى غير البحر المتوسط. فالفكرة القائدة في المشروع (وهي

كانت موجودة، من قبل، عند طه حسين)[٨٨] هي التماس إلهام مشترك (شخصاني النزعة) عند المدارس الكبرى في التقليدين الفكريين المسيحي والإسلامي، وذلك باستنطاقهما، في ضوء اتخاذهما، معا، فلسفة اليونانيين مرجعا لهما. هكذا نرى حوض المتوسط يتسع لفرايبورغ اتساعه لغرناطة ويتمدّد، من الجهة الأخرى، حتى بلاد الفارابي وابن سينا، ليعود، في النهاية، فيجد أعلى ذراه في أثينا.

هذا وإذا كانت ضرورة الإيجاز قد جنحت بنا مكرهين إلى ابتسار مشروع فلسفي هذه سعته، فإنه لا مناص لنا من الإقرار بأن ضيق المجال أيضا يجعل من التناول الجادّ لموضوع شعراء المتوسط اللبنانيين مهمة أعسر بكثير من سابقتها. فكل واحد منهم مختلف جدا عن سواه، من شارل قرم إلى فؤاد أبي زيد إلى سعيد عقل إلى صلاح ستيتية... ولا نذكر غير هؤلاء. ثم إنهم وافرو العدد! هذا من جهة. و لا بد، من الجهة الأخرى، أن يفرض علينا التفحّص المحكم لأعمالهم مناهج تحليل لا نزعم لنفسنا إتقانها. لذا نحجم. ولنقتنع بالقول إن المتوسط، وهو قد استثار عندنا من الشعر ما استثار، بقي أندر ظهورا بكثير في الرواية اللبنانية. وذاك – على ما نخمّن – أنه أكثر اعتمالا في المتخيّل اللفظي عندنا – أي في الحلم، إذا جارينا من يعدّ الحلم لغة – مما هو في المتخيّل المعاش. هذه ملاحظة تستبق خلاصة كلامنا كله.

وذاك أن اللبنانيين ليسوا شعبا بحريا إلا من وجوه بعينها لا تتعذر الإحاطة بها. وهم، من وجوه أخرى لا تقل عن السابقة وجاهة (بل هي قد تفوقها رسوخا)، شعب جبلي. ويسع المتأمل أن يضع في رصيد البحر ميلهم إلى التجارة : إلى الاتجار بالسلع وإلى مبادلة الكلام والأفكار ومعاشرة الناس، إلخ. ويجوز لنا أن نضيف الهجرة إلى هذا، مع أنها اقترنت تاريخيا بقحولة الجبال. ولقد كان وقع الهجرة على الذهنية وعلى نمط التحضر أقل شدّة من وقع مؤسسات التعليم الأجنبية التي أنشئت في بلادنا أو تلك التي قصدتها الشبيبة اللبنانية في بلاد المنشأ. ويتردد أيضا ذكر النزوع إلى الأخذ والرد والمساومة على أنه من مشتقات العقلية التجارية. ولكن يتعين علينا، من جهة أولى، أن نحتاط من المبالغة

في تقدير المدى الذي يصل إليه هذا النزوع، ويسعنا، من الجهة الأخرى، أن ننسبه إلى التعقيد الذي تتسم به فسيفساء العشائر والطوائف، وهو يجعل من المفاوضة شرطا لازما للبقاء. ويجب التشديد أخيرا على تركز السكان التدريجي، ابتداء من القرن التاسع عشر، في المدن المرافئ، وفي بيروت منها على الأخص، وقد أمست هذه المدن تضم الكثرة الكاثرة من السكان، اليوم. فهذه واقعة حاسمة كان لها على تطور البلاد الاجتماعي والسياسي آثار لا تحصر. غير أن من المشروع السؤال عما إذا كان مرجع هذا التطور، لا إلى جاذبية المدن وحدها، بل أيضا إلى صمود بنى ريفية مفعمة بالحيوية في رحاب المراكز المدنية الجديدة. وهذه بنى لم تغب يوما، في كل حال، عن المدن التقليدية نفسها.

الخلاصة أن ما يتسرب من البحر إلى مجتمعنا يبقى شحيحا. وأكثر شحا منه ما يتسرب إلى حياتنا اليومية. فلقد توقفنا عن بناء السفن، إجمالا، من يوم أن ودّعتنا العصور القديمة. ولا يشغل «عمال البحر» (أي صيادو السمك والبحارة وعمال المرافئ، إلخ.) إلا منزلة محدودة للغاية في مجتمعنا. والقليل الذي نستهلكه من السمك، نستورد معظمه. ثم إننا نخالف ما هو سنّة لشعوب البحر، فنتخذ أكل السمك ترفا نعمد إليه، أكثر ما نعمد، في المطاعم وفي أيام الأعياد. ولا يبعد عن ذلك أمر السباحة البحرية عندنا. فالشاطئ لا ينى يزداد بعدا عن متناول الأكثرين منا. وأكثر من يأتونه منا يأتونه مقرين بأحكام التلوث فيستحمون في حوض. ومن لم يكونوا من ذوي اليسار فلهم إلى إشعار آخر أن يقصدوا كورنيش البحر. وبمحاذاة هذا يزداد عدد العوائق التي تنتصب حاجزة ما بين الرصيف الشهير وزرقة البحر. ويجاوز واحد من أفضل المختصين عندنا في علم اجتماع المدن مجرد الملاحظة الأنثروبولوجية فيصل إلى حد القول إن عاصمتنا قد نمت وهي مديرة ظهرها للبحر[٨٩].

هذا وليس الجبل أحسن حالا بكثير. فالخضرة والهواء النقي لا ينفكان يزايلانه، فلا يبقى لنا منه، تقريبا، إلا الأسرة البطريركية والطائفية. وليس لي أرب في الزعم أن هاتين البنيتين خالدتان. هما قد تمكنتا من الصمود حتى اليوم، إلا أنهما تغيرتا كثيرا.

وكان أشد العوامل أثرا في تطورهما اضطرارهما إلى التكيف بالمدينة وبالدولة، على وجه الدقة، أي بأكثر القوى حداثة، في مجتمعنا، وأكثرها «بحرية»، إن جازت هذه العبارة.

فهل لنا أن نعجب لمرأى الأيدلوجية الفينيقية – وهي التي كانت، في منطلقها، مشروعا ينظر إلى ما بعد الطوائف – وقد استحالت بلا إبطاء إلى عصبية جزئية بين عصبيات ؟ فهي قد بقيت، في ما عدا حالات فاقعة الندرة[٩٠]، حكرا على مسيحيين وعلى فرنكوفونيين. وهي مدينة، على الأرجح، بسمتيها هاتين لما رعى بداياتها من ولاء لفرنسا. ولقد رأيناها تنشد آفاقا أخرى حين عاد الولاء الحصري لفرنسا غير مجز، ولكنها بقيت مسيحية وفرنكوفونية. وذلك أنها كانت قد صالحت الطائفية، في ما بين العهدين، متوسلة إلى ذلك نظرية التكامل التاريخي والوظيفي بين البحر والجبل. ثم إن المشكلة لم يكن ينظر إليها من الجهة الأخرى – وهي، على الإجمال، جهة إسلامية – على أنها مشكلة أكاديمية. كان أيدلوجيو المسلمين يرخون الأعنة لشطط مقابل، فيتجاهلون البحر مع أنه ينبسط عند أقدامهم (إذ كان معظمهم من أبناء تلك المدن الفينيقية الذائعة الصيت) ويردّون الجبل شفافا ليمدّوا بصرهم إلى أبعد ما يصل إليه البصر شرقا. وأظهر من ذلك أن المتوسط، اسما ومسمى، لم يكن عندهم إلا طريقا للمؤامرات أو، في أفضل الأحوال، سمكا في بحر.

ولقد أشرنا، في معرض آخر[٩١]، إلى أن الشجار بين «الفينيقيين» و«العرب» يبدو، اليوم، أميل إلى الهدوء. فهو يفقد زخمه بفضل ما تشهده الفكرة العربية نفسها من تطور جعلها أبعد عن الحصر وأقل ميلا إلى القتال. ومردّ ذلك إلى تسليمها، اضطرارا، بمعايشة أقطاب أخرى للهوية على جبهات كثيرة. ويضعف الإقبال على هذا الشجار نفسه أيضا ما شهده المجتمع اللبناني من تطور داخلي أفضى إلى تقريب نوع من التوافق على «المبدأ» اللبناني. وهذا مع أن البحث لا يزال جاريا عن صيغة للتصرف بهذا المبدأ تحظى، هي أيضا، بقبول لا يعوزه اتساع الرقعة. عليه وقف اللبنانيون، من غير تمييز بين الطوائف، يحيّون، ظهور الفينيقيين في وسط بيروت، بنتيجة الحفريات التي أتاحها الدمار المتخلف عن الحرب. ومهما يكن

تقديرنا، من جهات أخرى، لبعد مناخ ما بعد الحرب، عندنا، عن مقتضيات العافية، فالراهن أن الفينيقيين عادوا لا يحتسبون فيه احتياطا للحرب الأهلية. ذاك أمر من شأنه أن يعزن، بالتدريج، إدراكنا للبعد المتوسطي من أبعاد البلاد. وهذا ما لم يعترض هذه النزعة حاضر غير موافق لما كان منتظرا. ويحتاج الاعتبار بهذا البعد – على الصعيد الداخلي وفي حلبة العلاقات الدولية، سواء بسواء – إلى الأخذ بمبدأ الإنصاف، في صورة من صوره، وهذا إن لم يحتج إلى تطبيق المبدأ المذكور بحذافيره.

والعبرة من كلامنا أن أرباب الأيدلوجيات، على اختلاف المشارب، قوم يرثى لحالهم. فلولا آثار كلامهم، وهي مدمرة غالبا، لما استثاروا من المراقب الواقف على مبعدة، ولو محدودة، إلا ابتسامة رفيقة. وذاك أنهم يخلعون ثوب الحقيقة الأبدية على كلام لا يعدو حدّ الصدوع بحاجات ظرف راهن. وهم، على الراجح، يدرون ما يفعلون، ولو بعد حين، ما داموا يعمدون إلى تغييرات جزئية يجارون بها تغير الأحوال، وذلك من غير تخل عن التبجح، لا بل بشيء من أسف مكتوم.

موجز القول، إذن، أننا مقتنعون بأن لبنان الحديث قد أبعد عن نفسه بكل حزم كأس التبني التام لهويته البحرية. وهذا بينما كان يقذف بجل سكانه نحو الساحل. على أن لبنان بلاد متوسطية بلا جدال. وهو كذلك لأن المتوسط ليس البحر وحسب. ثم إن لبنان بلاد صغيرة. والجبل فيه قريب إلى البحر قربا لا يهون معه دفع غواية الأفق الأزرق. فأي فتى لبناني أقام في الخارج ولم يخطر له يوما أن يقص على صاحبة له أن المتزلج على الثلج في جبل لبنان لا يلبث أن يجد نفسه، عند نهاية المنحدر، متزلجا على الماء ؟

«للغرفة زينة البحر» : هذا ما كتبه جورج شحادة[٩٢] غير حافل، على ما يظهر، باصطناع نيّة يبيّتها وراء الكلام.

شتاء ١٩٩٩

الحواشي

(١) المقاطعة هنا منطقة يتباين اتساعها، من حالة إلى أخرى، كان يعهد بجباية الأموال فيها إلى مقاطعجي.

(٢) يكفي للتحقق من هذا مراجعة أشهر كتابين من كتب الحوليات اللبنانية في القرن التاسع عشر. فكتاب المير حيدر أحمد شهاب، وهو يرقى إلى الثلاثينات من القرن المذكور، لا يعنى بتحديد نطاق جغرافي صريح لحوادثه. وأما الكتاب الذي نشره طنوس الشدياق سنة ١٨٥٩، أي في حين كانت فيه حدود لبنان الجغرافية تستثير جدالا حادا، فيبدأ، خلافا لسابقه، بمبادئ وجيزة، متأنقة العبارة في جغرافية لبنان. على أن هذا القسم من الكتاب لا يدعي صلاحية ما لتفسير الوقائع. فإن المؤلف سرعان ما يعتمد لنفسه مرجعية ذات صفة عائلية بحتة. وأما المطران يوسف الدبس فينتقي وقائع «تاريخ الموارنة المفصل» من تاريخ سورية الضخم الذي ألفه، مستغنيا سلفا عن تحديد قاعدة جغرافية خاصة بالتاريخ الأول. وهو ما يفهم منه – مع أننا ههنا في مطلع القرن العشرين – أن تلك القاعدة ما هي إلا سورية بتمامها. على أن المسألة ما لبثت أن تغيرت مقدماتها نسبيا مع كتاب جوبلان (را. أدناه الحاشيتين ٤ و ٧) ثم مع الكتاب الذي أشرف على وضعه، سنة ١٩١٧، المتصرف إسماعيل حقي، وكان جوبلان (بولس نجيم) واحدا من مؤلفيه، في كل حال. ويجد القارئ النبذ البيبليوغرافية الخاصة بهذه الكتب في لائحة المراجع المضمومة إلى كتاب لنا نشير إليه أدناه (الحاشية ٦).

(٣) را. Kamal Salibi, A House of Many Mansions، لندن، ١٩٨٨، الفصل الثالث ؛

(٤) M. Jouplain [Bûlus Nujaym], La Question du Liban, Etude d'Histoire diplomatique et de Droit international، باريس، ١٩٠٨، ص ٥٢٩–٥٣٤ ؛
فالواقع أن هذا «اللبنانوي» الكبير «يرتكب» جملا كانت كفيلة، ولا ريب، بالذهاب بصواب «لبنانويي» فينيسيا المقبلين بعد ذلك بثلاثين سنة. فعنده، مثلا، أنه يكون على «اللبنانيين أن يتولوا إذاك استعمار سوريا، بلادهم هم، عوض الانصراف إلى استعمار مصر وأميركا.»، مرجع مذكور ص ٥٢٩ ؛

(٥) في ثبت المراجع الملحق بكتاب جوبلان، مرجع مذكور أمثلة عدة من هذه «الرحلات...» ؛

(٦) أحمد بيضون، الصراع على تاريخ لبنان، الهوية والزمن في أعمال مؤرخينا المعاصرين، بيروت ١٩٨٩، ص ١٥٢، وخصوصا الحاشية ٨٤ ؛

(٧) را. Farès Sassine, Le Libanisme Maronite, Contribution à l'Etude d'un Discours politique. Thèse ronéotée, باريس، ١٩٧٩، ص٧٦ ;

(٨) أحمد بيضون، مرجع مذكور ص ٢٦٠-٢٦١ ، الحاشية ٩؛

(٩) Engin Akarli, *The Long Peace, Ottoman Lebanon 1861-1920,* لندن- نيويورك، ١٩٩٣، ص ٦٥-٦٧، ٧٤-٧٥، إلخ ؛

را. أيضا لحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان، ١٨٦١-١٩١٨ ، ط ٢، بيروت ١٩٨٢ ، ص ٣٠ و ١٧١ ؛

(١٠) انظر، على سبيل المثال، إشارة إلى النزعة الاستقلالية في ثورة الشيخ صالح العلي العلوية عند :

Philip S. Khoury, Syria and the French Mandate, The Politics of Nationalism, 1920-1945, ص ٩٩-١٠٢ ;

وكانت نزعات مشابهة تسود، في المدة نفسها، شيعة جبل عامل ودروز حوران، إلخ. وذلك أن فكرة اللامركزية كانت قد مدت جذورها بثبات في غضون العقد العثماني الأخير. وهي قد بقيت نشطة في السنين التالية. على أن اللبنانيين كانوا قد سبقوا، قبل أن يطرح مصير سوريا ولبنان على بساط البحث، غداة الحرب الكبرى، إلى التمرس طويلا بالاستقلال الإداري وبالوصاية الأوروبية أيضا.

(١١) هي المجلة الفينيقية La Revue phénicienne و فينيسيا Phenicia ومحاضرات الندوة Les Conférences du Cénacle

ويقع القارئ لاحقا على عناصر وصف ببليوغرافي لهذه المنشورات. ويعود إلى دار النهار البيروتية الفضل في إعادة طبع أعداد المجلة الفينيقية الأربعة بتمامها (في مجلد واحد، ١٩٩٦) وأعداد فينيسيا الثلاثة عشر (مجموعة في صندوق، لا ت.). ويعود إلى الناشر نفسه الفضل أيضا في إعادة نشر خمسين محاضرة مختارة (جمعها في مجلد واحد) من بين محاضرات الندوة اللبنانية، وذلك في الذكرى الخمسين لتأسيس هذه الأخيرة. وقد ضم المجلد نفسه نصوصا أخرى عديدة، تقديمية وتحليلية، وضعت للمناسبة. وهذا كله تحت عنوان عهد الندوة

اللبنانية Les Années du Cénacle، بيروت ١٩٩٧. وقد أتاحت هذه المبادرات عودة إلى التداول لنصوص ذات أهمية مؤكدة عند من شاء تعرف الحياة الفكرية في لبنان قبل حرب ١٩٧٥–١٩٩٠. وكان الوقوف على هذه المنشورات قد بات شبه متعذر من عهد بعيد.

(١٢) في Les Conférences du Cénacle, IIIe année, no 11-12, 30 juillet 1949 تقع بعد محاضرة شارل قرم "L'Humanisme du Liban : une UNESCO six fois millénaire"

على ملحق من صفحتين يضم ألقاب الشرف التي كان يحملها المحاضر ولائحة بمؤلفاته.

(١٣) في كتاب، Meir Zamir, Lebanon's Quest، لندن –نيويورك، ١٩٩٧، ص ٣٦–٤٠ ؛ صورة إجمالية عن شخصية ميشال شيحا وسيرته.

(١٤) La Revue phénicienne، العدد ١، تموز ١٩١٩، ص ١٧–٢١ ؛

(١٥) Charles Corm, L'Ombre s'étend sur la Montagne... نفسه، ص ١١ ؛

(١٦) مرجع مذكور، ص ٢١– ٢٦ ؛

(١٧) مرجع مذكور ع ٢ ، آب ١٩١٩ , ص ٦٦–٨١. وعلى غرار الكتاب الشهير الصادر سنة ١٩٠٨، تحمل المقالة عنوانا لها «المسألة اللبنانية» (را. أعلاه، الحاشية ٤). على أن العنوان الثاني يتغير. فهو هنا «دراسة في السياسة الاقتصادية والإحصاء الوصفي» . Etude de Politique économique et de Statistique descriptive

(١٨) مرجع مذكور، ع ٣، أيلول ١٩١٩، ص ١٣٦–١٤١. وتحمل المقالة عنوانا «لمحة تاريخية عن لبنان من الأصول إلى بدء الحرب الكبرى نضعها بين أيدي الفتية اللبنانيين الذين سيصنعون لبنان الغد» ! “Aperçu historique sur le Liban depuis les Origines jusqu'au début de la Grande Guerre, à l'usage des jeunes Libanais qui feront la Patrie de Demain”!

(١٩) مرجع مذكور، ص ١٦٩–١٧٠ ؛

(٢٠) مرجع مذكور؛

(٢١) مرجع مذكور، ص ١٧٤– ١٧٩ ؛

(٢٢) مرجع مذكور، ص ١٧٤ ؛

(٢٣) مرجع مذكور، ص ١٧٥ و ١٧٨ ؛

(٢٤) Henri Lammens, "L'Evolution historique de la Nationalité syrienne", La Revue phénicienne, العدد ٤ و٥ و٦، تشرين الأول – تشرين الثاني – كانون الأول ١٩١٩، ص ١٩٣–٢٠٧ ؛

(٢٥) Henri Lammens, La Syrie, Précis historique، الطبعة الأولى، جزئين، بيروت، ١٩٢١، الطبعة الثالثة، جزء واحد، بيروت، ١٩٩٤ ؛

(٢٦) مرجع مذكور، "..Henri Lammens, "L'Evolution historique ص ١٩٥ ؛

(٢٧) مرجع مذكور، ص ١٩٩ ؛

(٢٨) مرجع مذكور، ص ١٩٨ ؛

(٢٩) مرجع مذكور؛

(٣٠) مرجع مذكور، ص ١٩٩ ؛

(٣١) مرجع مذكور، ص ١٩٣ ؛

(٣٢) مرجع مذكور، ص ١٩٩ ؛

(٣٣) مرجع مذكور؛

(٣٤) مرجع مذكور، ص ٢٠١ ؛

(٣٥) مرجع مذكور، ص ٢٠٧ ؛

(٣٦) مرجع مذكور، ص٢٠٦ ؛

(٣٧) مرجع مذكور، ..Henri Lammens, La Syrie الطبعة الثالثة، ص ٣ ؛

(٣٨) مرجع مذكور، ص ٣٦٢–٣٦٦ ؛

(٣٩) مرجع مذكور، ص ٣ ؛

(٤٠) عدد ١، ص ٤٦–٤٨ ؛

(٤١) را. رستم حيدر، مذكرات رستم حيدر، تحقيق نجدة فتحي صفوة، بيروت ١٩٨٨، ص ٢٤٨–٢٤٩ ؛

(٤٢) را. أعلاه، الحاشية ١٨ ؛

(٤٣) Michel Chiha, "Entretiens de Patrice", La Revue phénicienne, عدد ٢، آب ١٩١٩، ص ٩٢ ؛

(٤٤) مرجع مذكور؛

(٤٥) مرجع مذكور؛

(٤٦) Emile Arab, "Au Coeur de la Commission Américaine", مرجع مذكور، عدد ٣، ص ١٨٦ ؛

(٤٧) Edmond Rabbath, "Les Communautés libano-syriennes" , Phenicia, عدد ٣، أذار/مارس ١٩٣٨، ص ١٣–١٩ وعدد ٤، نيسان/أبريل ١٩٣٨، ص ٧–٩ ؛

(٤٨) Edmond Rabbath, "Les Classes en Syrie et au Liban", عدد ١٣، تموز/يوليو –آب/أغسطس ١٩٣٩، ص ٣–٩ ؛

(٤٩) Wadia Sabra, "Al-Farabi ou l'Influence des Musicologues orientaux sur la Musique contemporaine"
نفسه، عدد ٢، شباط/فبراير، ١٩٣٨، ص٦ – ١٠، الجزء الثاني ؛
"Avicenne ou l'Influence des Musicologues orientaux sur la Musique contemporaine", ٢٥ – ٢٢ نفسه، عدد ٣، ص ;

(٥٠) Zein el-Abdine Rahnema, "Mahomet : La Cour d'Anoshirvan le Juste. Une Apparition annonciatrice"؛ نفسه، عدد ٦، صيف ١٩٣٨، ص ٨–١٥
را. أيضاً، Fr. Riza-Tewfik, "Mahomet par Z. Rahnema" ، نفسه، عدد ١٠، كانون الثاني/يناير – شباط/ فبراير ١٩٣٩، ص ٣١–٣٨ ؛

(٥١) K. T. Khairallah, "Le Premier Calife"، نفسه، عدد ١٣، ص ١٧–٢١ ؛

(٥٢) مرجع مذكور، عدد ٣ ، ص ٢٠–٢١ ؛

(٥٣) را. أعلاه، الحاشية ٤٣ ؛

(٥٤) را. Phenicia، عدد ٤، نيسان/أبريل ١٩٣٨، ص ١–٥؛

(٥٥) را. أعلاه الحاشية ٤٣. ورا. أيضاً La Revue phénicienne ، عدد ٣، أيلول/سبتمبر ١٩١٩، ص ١٣٥، وعدد٤–٥–٦، تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/ نوفمبر – كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٩، ص ٢٥٨ ؛

(٥٦) Michel Chiha, "Entretiens de Patrice", La Revue phénicienne، مرجع مذكور، عدد ٢، ص ٩٢ ؛

(٥٧) Michel Chiha, "Entretiens de Patrice", La Revue phénicienne، مرجع مذكور، عدد ٤، ص ١ ؛

(٥٨) مرجع مذكور؛

(٥٩) مرجع مذكور، ص ٢ ؛

(٦٠) مرجع مذكور، ص ٣ ؛

(٦١) مرجع مذكور؛

(٦٢) را. من بين مقالات عدة "L'exemple Suisse", in Michel Chiha، "Politique Intérieure"، بيروت، ١٩٦٤، ص ١٣٤–١٣٦ ؛

(٦٣) مرجع مذكور، Michel Chiha, "Entretiens de Patrice", La Revue phénicienne عدد ٤، ص ٢ ؛

(٦٤) مرجع مذكور. ص ٥.

(٦٥) Jean Desthieux, "Sur l'Idée latine et l'Idée méditerranéenne", نفسه، عدد ١١، أذار/مارس– نيسان/ أبريل، ١٩٣٩، ص ٣–٦ ؛

(٦٦) مرجع مذكور، ص ٣ ؛

(٦٧) مرجع مذكور، ص ٤ ؛

(٦٨) مرجع مذكور، ص ٣ ؛

(٦٩) مرجع مذكور، ص ٤ ؛

(٧٠) مرجع مذكور؛

(٧١) مرجع مذكور، ص ٦ ؛

(٧٢) را. أحمد بيضون، «مؤرخو الحبور والغبطة في الندوة اللبنانية» ou l'Histoire en Palmarès في عهد الندوة اللبنانية، مرجع مذكور، ص ٦٠٩–٦٢٢. وقد بات يمكن الاطلاع على صيغة فرنسية مختصرة لهذه الدراسة تحت عنوان :
"L'Histoire du Liban racontée par les "Phéniciens" du Cénacle Libanais : une machine à exclure", in Jean Hannoyer (coord.), Guerres Civiles : Economie de la violence et dimensions de la civilité, باريس– بيروت، ١٩٩٩، ص ١٨٧–٢٠٢ ;

(٧٣) را. «فهرس تاريخي لمنشورات الندوة اللبنانية» في عهد الندوة..، مرجع مذكور، ص ٦٨٧–٦٩٥ ؛

(٧٤) فارس ساسين، «هوامش على صور»، في عهد الندوة..، مرجع مذكور، ص ٦٤٩–٦٨١. ورا. بخاصة ص ٦٧٤ و ٦٨٠ ؛

(٧٥) أحمد بيضون، «مؤرخو الحبور..»، مرجع مذكور، ص ٦٢٠–٦٢١ ؛

(٧٦) مرجع مذكور، Michel Chiha, "L'Exemple Suisse" ؛

(٧٧) أحمد بيضون، «مؤرخو الحبور..»، مرجع مذكور، ص ٦٢١ ؛

(٧٨) مرجع مذكور، ص ٦١٥–٦١٦ ؛

(٧٩) Michel Chiha, Visage et présence du Liban، بيروت، ١٩٦٤، ص ١٤٥ ؛

(٨٠) Kamal Salibi, A House of Many Mansions، لندن، ١٩٨٨، الفصل ٧ ؛

(٨١) Michel Chiha, "Présence du Liban"، في عهد الندوة..، مرجع مذكور، ص ٢٤٣–٢٥٢ ؛

(٨٢) مرجع مذكور، ص ٢٤٦ ؛

(٨٣) مرجع مذكور، ص ٢٤٩–٢٥٠ ؛

(٨٤) مرجع مذكور، ص ٢٥١ ؛

(٨٥) را. أعلاه، الحاشية ٤٣ ؛

(٨٦) Michel Chiha, "Le Liban aujourd'hui-1942", Visage et présence.., مرجع مذكور، ص ١٩ ؛

(٨٧) فارس ساسين، «هوامش..»، مرجع مذكور، ص ٦٥٦ ؛

(٨٨) طه حسين، مستقبل الثقافة في مصر، القاهرة ١٩٣٨، الفصول ٢–٥ ؛ ورا. بصدد ممثلين آخرين للنزعة المتوسطية في مصر، أنيس صايغ، الفكرة العربية في مصر، بيروت ١٩٥٩، ص ٢١٣–٢١٤ ؛

(٨٩) جاد تابت، الإعمار والمصلحة العامة في التراث والحداثة : ذاكرة الحرب ومدينة المستقبل، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٣٥–١٣٦ ؛

(٩٠) ليس لنا أن نستغني، عند الإشارة إلى هذه الاستثناءات، عن ذكر شاعرين هما صلاح ستيتية وعباس بيضون، وكلاهما مسلم ولكن أولهما فرنكوفوني والثاني ناطق بالعربية. أما ستيتية فـ «متوسطيته» مصدرها المثاقفة وهي تشبه أن تكون تحصيل حاصل. وذاك أن انتماءه إلى ثقافتين يضعه في موقع الإفادة مما قد تجوز تسميته «ريعا» لوضع لغوي. ويبدو هذا الريع موظفا في الموقف الأيديولوجي أكثر مما يظهر في مناخ القصائد الفعلي. وأما بيضون فهو صاحب قصيدة «بحرية» طويلة كرّسها لمدينة صور (صور، بيروت ١٩٨٥). ويبدو البحر فيها مهول الأبعاد، ناشرا ظله الخطر، ممعنا في نخر ما يصل إليه. فهو يجفف المدينة وينشر فيها العفن في آن. ونرى البشر الذين يواجهون البحر يجففهم الملح والشمس تارة ويتحللون في الماء تارة أخرى. ونقع بينهم على صيادين ولا نقع على ملاحين. فهم فلاحون طردوا من الجبل...

نحن إذن على مبعدة من ذاك المتوسط الأليف، الودود إجمالا، كما عهدناه عند «فينيقيينا» ؛

(٩١) أحمد بيضون، «مؤرخو الحبور..»، في عهد الندوة اللبنانية، مرجع مذكور، ص ٦٢٢ ؛

(٩٢) Georges Schéhadé, Oeuvre complète, la Poésie، بيروت، ١٩٩٨، ص ٧ ؛

الياس خوري

بيروت - المتوسط

اللغة المزدوجة واللغة المتعددة

شهدت بيروت في أوائل تشرين الأول ١٩٨٨ ظاهرة غريبة. مجموعات من النساء والرجال ومعهم بعض الأطفال، يلبسون قمصاناً كتبت عليها عبارة «نعتذر» ، ويوزعون بيانات اعتذار عن الحروب الصليبية التي جرت منذ ألف سنة.

لماذا جاء هؤلاء الأوروبيون والأميركيون إلى بيروت ؟ وهل يتم الاعتذار عن حروب دامت حوالي قرنين، عبر مسيرة صغيرة يعبر فيها حفنة من المسيحيين البروتستانت الغربيين عن ندمهم على حروب جرت في الماضي البعيد ؟

الناس في بيروت، تعاملوا مع الظاهرة بفضول وحذر. فالمدينة التي خرجت من حربها الأهلية الطويلة بحكمة النسيان، وجدت نفسها حائرة أمام هذه اليقظة المفاجئة للذاكرة الغربية وهي ترتسم على وجوه تتخذ شكل البراءة. كما أن وسائل الإعلام اللبنانية، مع استثناءات قليلة، تعاملت مع مسيرة الاعتذار بشيء من اللامبالاة وخصوصاً أن الكنيسة الكاثوليكية أعلنت أن لا علاقة لها بالأمر.

لا أريد التوقف طويلاً أمام ظاهرة هامشية مرت دون أن تترك أثرا يذكر، لكنني حين التقيت ببعض أفراد المسيرة في شارع الحمرا، تذكرت حكايات العائلات اللبنانية التي يقال أنها تنحدر من أصول صليبية.

ففي شمال لبنان، وخصوصاً في مدينة طرابلس، هناك مجموعة من العائلات المسلمة التي تحمل أسماء غريبة : دوغين، شامبور، برنس، إلى آخره....

وتقول أسطورة هذه العائلات، أنها تنحدر من أصول إفرنجية، وللأسف لا توجد أية دراسة عن أصول هذه العائلات، باستثناء تحقيق صحافي قام به نقولا طعمة، ونشر في «ملحق النهار».

بالطبع، لا وجود لأية علاقة بين أفراد هذه العائلات، وهم من المسلمين، وبين مسيرة الاعتذار المسيحية الغربية التي شهدتها شوارع بيروت، إذ لم يشارك أحد منهم في المسيرة المذكورة، ولا اعتقد أنهم يجدون من المناسب التماهي مع ماضٍ تاريخي غير

مؤكد. لكني تذكرت حكاية، لا أعلم مدى صحتها، شاعت خلال الحرب الأهلية اللبنانية. ففي خضم الحرب، التي قادت آلاف اللبنانيين إلى الهجرة، حاول أحد أفراد هذه العائلات الهجرة إلى فرنسا عبر استعادة جنسيته الأصلية المفترضة. تقول الحكاية أن الرجل ذهب إلى القنصلية الفرنسية وقدم طلبه الغريب، ليفاجأ بنظرات السخرية التي واجهته، قبل أن يستمع إلى الجواب الفرنسي الحاسم، فالصليبيون كانوا فرنجة ولم يكونوا فرنسيين، وبالتالي فإن طلبه سوف يرفض.

الجواب الفرنسي دقيق من الوجهة التاريخية، إذ كيف يمكن لسلالة شبه وهمية أن تطالب بحقها في الجنسية الفرنسية، علماً أن مفهوم الدولة – الأمة، الذي قامت عليه الدولة الفرنسية، جاء على أنقاض الإمارات الإقطاعية، التي كانت عماد الحملات الصليبية.

لا ادري إذا كان سليل الصليبيين اللبناني قد اقتنع بالحجة التي قدمت له، لكن المسألة قد تتخذ بعداً إشكالياً إذا ما تم ربطها بحادثة تاريخية لا تمحى من الذاكرة العربية الحديثة. وهي حادثة الزيارة التي قام بها الجنرال غورو إلى ضريح صلاح الدين، بعد احتلال الجيش الفرنسي دمشق في نهاية الحرب العالمية الأولى. فلقد ذهب الجنرال الفرنسي إلى ضريح القائد الذي طرد الصليبيين من القدس ليقول جملته الشهيرة : «ها قد عدنا».

لماذا يستطيع جنرال فرنسي أن يدعي نسباً بأمراء الممالك الصليبية التي انتشرت على الساحل السوري – اللبناني – الفلسطيني، ويمنع من ذلك مواطن لبناني فقد جيلته خلال الحرب، فحاول الهجرة إلى فرنسا انطلاقاً من نسب أسطوري ادعاه لعائلته ؟

قد لا تحمل هذه الحكاية الكثير من الدلالات، فالذاكرة الصليبية لا تستفيق عند العرب إلا في لحظات الأزمات القصوى، حتى أن حضورها في الأدب العربي الحديث يكاد يكون نادراً، فباستثناء بعض الإشارات القليلة التي نجدها في الشعر الفلسطيني، أو كتاب أمين معلوف التاريخي، فإن الحروب الصليبية ليست حاضرة في النتاج الأدبي العربي الحديث والمعاصر، ولا يمكن مقارنتها

بالحضور الرمزي الكبير للأندلس على سبيل المثال. وهي أيضا غائبة عن الأدب الإسرائيلي، ولعل قصة أ.ب. يهوشع «إزاء الغابات»، هي مثال نادر على قوة هذا الرمز المهمل في حكايات المشرق العربي وصراعاته الجديدة.

لكنها تكشف ازدواجية اللغة. فالقوي يستطيع أن يفعل ما يشاء، وعلى اللغة أن تعكس ميزان القول وتغطي الثقوب الأخلاقية بقدرتها على المراوغة والخديعة.

لا أريد أن أجعل من هذه المقدمة إطاراً للالتباس الذي يسود الفكرة المتوسطية. فالسؤال حول المتوسط، قد يدخل في سوء تفاهم جديد، أكثر راهنية وتعقيداً من سوء التفاهم الصليبي، عرفناه في الماضي مع مقترب طه حسين المتوسطي الذي اصطدم باللحظة الكولونيالية في مصر الثلاثينات، أو مع المقترب اللبناني الذي كان جزءاً من الصراع على الهوية، وشكّل أحد الأسباب الثقافية للحرب الأهلية اللبنانية.

كما لا أريد أن أطرح أسئلة تقودنا إلى مزيد من الأسئلة. هل هناك متوسط يمتلك مدى ثقافياً– حضارياً، أم أن المسألة تتخذ اليوم شكلها الملحّ نتيجة ظرف سياسي تمليه الضرورة ؟

هل صحيح أن ضفتي المتوسط قادرتان على الحوار ؟ أم أن نقاط الاتصال الجغرافية لا تزال جزءاً من الذاكرة الكولونيالية : مضيق جبل طارق الذي يفصل / يربط إفريقيا بأوروبا، وفلسطين التي تفصل / تربط آسيا وإفريقيا ؟

هل هناك حوار متعدد الأطراف، أم هناك مونولوج يتخذ شكل الحوار : صوت وصدى، رغبة وكمون، ذكورة وأنوثة.

بل أفضّل أن أبدأ من بيروت. إذ ربما كانت بيروت الخارجة من الحرب إلى السلام مكاناً نموذجياً تتصارع فيه القيم والخيارات، كاشفة احتمالات المنطقة العربية، في مرحلة ما بعد سقوط جدار برلين.

لا أريد من اقتراحي الإيحاء بتبنّي مقولات عظامية، تجد صداها المباشر في الحياة اللبنانية، لكنكم تذكرون ولا شك عبارة

غورباتشوف، آخر رئيس للاتحاد السوفييتي، حين أبدى تخوفه من لبننة بلاده، حتى صارت اللبننة إحدى سمات نهايات هذا القرن، وحلّت مكان عبارة البلقنة، رغم أن البلقان وحروبه تمثل نموذجاً أكثر تعقيداً من نموذج الحرب اللبنانية.

بل أدعوكم إلى الذهاب معي في رحلة إلى بيروت، كي نكتشف معاً علاقة المدينة المطلة على البحر المتوسط بحاضرها ومستقبلها، علّنا نكتشف في تجربتها بعضاً من السمات العامة التي يمكن أن نعممها على التجربة المتوسطية.

لقد انتهت الحرب اللبنانية بتسوية إقليمية ودولية، أقامت نظاماً سياسياً – اقتصادياً ناقصاً، خرج لبنان من الحرب أقل من مستقل، وخرج مجتمعه الأهلي مدمراً وممزقاً. ولم يبقَ شيء من علامات الوحدة القديمة، سوى التعدد البيروتي الذي كانت الحرب قد حاولت تمزيقه عبر رسم ما يسمى بالخط الأخضر الذي صنع من بيروت مجموعة من القرى المتجاورة، التي تفتقد وسطها، أي مكان لحمتها وانصهارها.

حتى البحر انقسم إلى بحرين، وأصيب ميناء بيروت الذي كان نافذة لبنان والمشرق إلى العالم بشلل شبه كامل.

بيروت اليوم، أي في عصر السلام اللبناني، تندفع إلى إعادة الإعمار بشهية جنونية، وخطط إعادة إعمارها تكشف خياراتها الثقافية الملتبسة.

هل نريدها مدينة عالمية ، أي متأمركة ولا سمة لها ؟

أم نريدها مدينة شرقية ؟

أم نريدها مدينة متعددة ؟

في السنوات الأولى التي أعقبت نهاية الحرب الأهلية، حصل نقاش حاد انطلاقاً من مشاريع إعادة الإعمار ومن مخططات الشركة العقارية. وللأسف، فإن مواقف المثقفين والمهندسين المعماريين التي تلاقت حول ضرورة ترميم المدينة وترميم نسيجها العمراني والاجتماعي، لاقت آذاناً صماء من كبار

المقاولين الذين استولوا على السلطة السياسية، فكانت النتيجة الأولى هي تدمير القسم الأكبر من بيروت القديمة أو ما كان يسمى بالوسط التجاري لبيروت، وردم البحر، وتأسيس مشروع ضخم يحوِّل المدينة إلى مكان لرجال الأعمال، ويطرد الأسواق منها، ويمنع أبناء الطبقات الوسطى والفقيرة من الإقامة فيها.

الخيار الذي فُرض على بيروت، جاء لأن المجتمع اللبناني الذي أنهكته حروبه الأهلية التي استمرت خمسة عشر عاماً، فقد مناعته، وفقد قدرته على تقرير مصيره، فاستسلم مرغماً لأحلام إعادة البناء الضخمة، التي أوقعته اليوم في أزمة اقتصادية طاحنة، أدخلته نمطاً استهلاكياً تسود فيه ازدواجية الحياة الاجتماعية، حياة حديثة من جهة، وحياة فقيرة تدخل شرنقة التقاليد من جهة ثانية. هكذا تنقسم المدينة من جديد، فلقد جاء السلام لا ليوحدها، بل ليدخلها في الازدواجية.

هنا يقع الفرق بين بيروت وبيروت.

بيروت التي ولدنا وعشنا فيها، كانت مدينة متعددة.

أما بيروت الجديدة التي تجري محاولات فرضها بقوة المال والسلطة فهي مدينة مزدوجة.

الفرق بين التعدد والازدواج، هو مفتاح فهم هذه المدينة، التي ربما كانت آخر مدينة كوزموبوليتية على هذه الضفة من المتوسط.

حين أتكلم عن التعدد، فأنا لا ألجأ إلى قاموس الحنين. صحيح أننا لا نستطيع تجنب الحنين في شكل كامل، خصوصاً وأنني أنتمي إلى جيل يشعر بالتماهي بين عمره الذي هدرته الحرب، ومدينته التي دمرتها الحرب.

لقد ولد التعدد البيروتي نتيجة واقع بيروت الملتبس. بيروت الحديثة ولدت في القرن التاسع عشر، وتحولت عاصمتين في آن واحد. عاصمة لمتصرفية جبل لبنان التي لم تكن جزءاً منها، وعاصمة لولاية عثمانية، كانت بيروت تحاول أن تفلت منها.

ثم نمت مرة ثانية بعد سقوط فلسطين، وتدمير ميناء يافا. ولعل

المقارنة بين مدينتين متوسطيتين جارتين، هما يافا وبيروت، تكشف لنا الكثير من الحقائق، عن التحولات العميقة التي عصفت بالمشرق العربي، منذ بدايات الاستيطان الصهيوني في فلسطين وحتى إنشاء دولة إسرائيل عام ٤٨ بعد طرد الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب الفلسطيني خارج أرضهم، مروراً بالحروب واتفاقيات السلام، والتباس معاني السلام في مرحلة ما بعد مؤتمر مدريد.

ثم نمت مرة ثالثة عبر قدرتها على استقبال رؤوس الأموال العربية الهاربة من التأميم، والثقافة الهاربة من القمع في الخمسينات والستينات، مستفيدة من الطفرة البترولية ومن الأموال النفطية.

هذا النمو المثلث الذي تم في قرن واحد، حوَّلها من مدينة صغيرة مهملة، إلى عاصمة، لكنها كانت عاصمة تبحث عن بلدها. لم تكن لبنانية ، بمعنى أنها قدمت نمط حياة خارجاً عن المألوف الطائفي- العشائري اللبناني، ولم تكن مدينة عربية، بمعنى أنها كانت نقطة توازنات عربية، ولم يستطع النظام العربي ابتلاعها.

هذا الالتباس على جميع المستويات، هو الذي صنع التعدد البيروتي، حيث كانت تتعايش أنماط حياة مختلفة، واتجاهات مختلفة، في مناخ من التفاعل الحر، والديموقراطية النسبية.

التعدد لا يعيش إلا في ظل الديموقراطية، ولا ينمو إلا في ظل توازن اجتماعي يتجدد باستمرار.

لكن ماذا يجري لبيروت في مرحلة السلام ؟

تعالوا معاً نلقي نظرة على البحر الذي يحيط بها من ثلاث جهات، فلن نجد البحر.

هذا هو السؤال الكبير الذي يتجاوز في رأيي أنماط العمارة التي تسود وتفرض نفسها، عبر ناطحات سحاب مشوَّهة تستولي على المدى بأسره.

فحين تنتفي صفة العام عن البحر، أو حين يتم طمر البحر في شكل عشوائي بهدف إقامة مبانٍ تغلق على أبناء المدينة علاقتهم

بالبحر، فإن السؤال حول علاقة المدينة بنفسها وحول طابعها الثقافي– الاجتماعي، وحول تعددها، يصبح هو السؤال المطروح.

والسؤال هو عن علاقة اللغة المزدوجة التي كشفتها لنا عبارة الجنرال غورو في دمشق بالحياة المزدوجة التي تحاول فرض نفسها على بيروت اليوم.

اللغة المزدوجة تعبِّر عن ميزان قوى، فالمستعمِر يملك اللغة، والمستعمَر يملك الصمت، ولعل التجربة الجزائرية مع الاستعمار الفرنسي، تحمل لنا المؤشر الأكبر على دلالات فرض الصمت، التي لم تنتهِ مع نهاية الاحتلال الأجنبي، بل تابعتها أنظمة ما بعد الكولونيالية عبر مثالها الانقلابي، مما أوصل الجزائر إلى مستنقع الدم الذي تتخبط فيه منذ سنوات.

اللغة المزدوجة تعبِّر عن السيطرة، إنها لغة ذكورية بامتياز. ولعل الأدب العربي الحديث حاول أن يقلب المعادلة في المتخيل الروائي، عبر إنتاجه لنسق أدبي في الرواية يمكن تسميته تأنيث الغرب. والمسار الذي بدأ مع توفيق الحكيم في رواية «عصفور من الشرق» ثم وصل إلى اكتماله برواية الطيب الصالح «موسم الهجرة إلى الشمال»، مروراً بسهيل ادريس، «الحي اللاتيني»، وأعمال أدبية لا تحصى، يعبِّر في رأيي عن علاقات السيطرة وآلياتها ولغاتها من خلال العلاقة بالجسد الآخر. فالآخر جسد مؤنث، والأنا ذكورية، والعلاقة هي مزيج من متخيلين : الأول استشراقي تمثله المرأة الغربية، والثاني «شرقي»، يمثله الرجل العربي. والطريف أن جميع اللقاءات بين الطرفين تجري في مدن أوروبية، حيث يذهب الطالب العربي للدراسة، وهنا تتنوع التجارب الشخصية وتختلف، لكنها تلتقي عند نقطة تحويل الحياة الشخصية رمزاً داخل علاقة غرامية – جنسية غير متكافئة.

قد تنقل لنا صورة المرأة الغربية في الرواية العربية نموذجاً للُغة المزدوجة التي يستخدمها الطالب العربي في حياته الجديدة، إنها لغة الانتقام من جهة ولغة المصالحة من جهة ثانية. ينتقم من عدوه عبر علاقات تتراوح بين الاغتصاب والحب ويتصالح مع

واقع بلاده بطرائق مختلفة. والطريف أن هذه العلاقة اتخذت في الإطار الفلسطيني شكلاً ملموساً، فقد نقل الروائي أنطون شماس عن إحدى الصحف الإسرائيلية، خبر قيام قواد إسرائيلي بأخذ المومسات إلى قطاع غزة بعد أن قام بإلباسهن ثياب الجنديات الإسرائيليات، فكان الفلسطيني الخاضع للاحتلال قبل زمن الانتفاضة وإقامة الحكم الذاتي الذي تلاها، يقوم بمضاجعة المرأة على صورة جندي إسرائيلي. كأن الواقع يقلد الأدب، أو كأن العلاقة بين البيولوجيا والأيديولوجيا تتخذ شكلها الملموس، عبر تحويل الرغبات والتهويمات حقائق ملموسة.

لم تستطع الترسيمة الروائية العربية تجاوز هذا المفترق التبسيطي للعلاقة بالآخر عبر تأنيثه إلا في أعمال راهنة وقليلة، نذكر منها روايتي بهاء طاهر ومحمد أبي سمرا، حيث انهارت المقولة الرمزية القديمة، لتحل مكانها علاقة إنسانية عادية في رواية طاهر «الحب في المنفى»، أو علاقة تقلب المعادلة، فلا تعود المرأة الغربية البيضاء هي المرأة المشتهاة كما في رواية «الرجل السابق» لأبي سمرا.

صورة التذكير والتأنيث، لا نجدها فقط في الرواية العربية الحديثة، بل لعل تلك الروايات كانت صدىً للكتابات الاستشراقية وكتاب الرحلات الأوروبيين الذين سبق لهم وان استفاضوا في رسم صورة الشرق المؤنث عبر الحريم والحجاب والحمام.

تتقاطع لعبة الذكورة والأنوثة مع شعور عام متوسطي، أشار إليه بورديو في كتابه الجديد «الهيمنة الذكورية»، حين تحدث عن عمومية قضية الشرف والعيب في تراثات البلدان المتوسطية المختلفة.

ولعلنا نجد في الأعمال الأدبية مرآة مكسورة تعكس هذه القضية وتتلاعب بدلالاتها محولة إياها رمزاً وإطاراً لصورة الصراع المستمر منذ تحول الدولة العثمانية رجل أوروبا المريض، وفي ظل حملة بونابارت على مصر، وما تلاها من تحديث واضطرابات وغزوات وانتفاضات، حيث رست الأمور في المشرق

العربي على هيمنة أوروبية قامت على أنقاض الثورة العربية الكبرى وطموحاتها، وقادت المنطقة عبر وعد بلفور، ثم إنشاء الدولة الإسرائيلية بعد الحرب العالمية الثانية، إلى الغليان الدائم.

كنت أتساءل دائماً وأنا أقرأ رواية الطيب الصالح، «موسم الهجرة إلى الشمال» ، وهي رواية أخاذة، وربما كانت العمل الأبرز الذي أسس لما يمكن تسميته بالرواية ما بعد المحفوظية في الأدب العربي الحديث، لماذا لم يحصل هذا اللقاء بين مصطفى سعيد والآخرين في السودان ؟ لماذا كان على الكاتب أن يجعل من بطله طالباً مسافراً إلى لندن، كي يستطيع الكتابة عن العلاقة الكولونيالية في شكل مباشر وواضح ؟

لن نجد سوى جواب أدبي لسؤالنا، وهو جواب مرتبط في رأيي بآليات النهضة العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فلقد تأسست هذه النهضة على افتراض التثاقف، وكان تأثرها بأفكار الثورة الفرنسية واضحاً منذ رفاعة رافع الطهطاوي الذي كان الشيخ المرافق للبعثة الأولى من الطلاب الذين أرسلهم محمد علي من مصر إلى باريس، إلى أحمد فارس الشدياق، الذي كتب رائعته «الساق على الساق» في باريس أيضا، إلى جبران في هجرته الأميركية وإقامته الباريسية القصيرة.

لكن إذا حاولت أن أجد جواباً لبنانياً على سؤالي الأدبي، فإنني سوف أقع في الالتباس.

فلقد عاشت بيروت التغيرات العاصفة التي اجتاحتها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى في هدوء غريب لم تبذل المدينة أي جهد في البحث عن هويتها أو تحديدها. انتقلت من عاصمة غير معلنة لمتصرفية جبل لبنان التي تأسست بعد حرب أهلية طاحنة في الجبل (١٨٤٠–١٨٦٠)، إلى عاصمة معلنة لدولة لبنان الكبير، الذي أعلن الجنرال غورو تأسيسه عام ١٩٢٠، دون مقاومة تذكر. فالمقاومة كانت تجري في دمشق وغوطتها، أو في جبل الدروز. وقد تمتد إلى بعض نواحي البقاع اللبناني. وهي لن تتخذ في بيروت شكل الانتفاضة إلا عشية الاستقلال عام ١٩٤٣، وبعد أن

كانت الحرب العالمية الثانية قد حسمت ميزان القوى لصالح بريطانيا في مواجهة فرنسا التي أنهكها الاحتلال النازي.

في بيروت تداخل الصراع على الشرق، مع الصراع في الشرق.

كانت المدينة تنمو والمنطقة تغلي وتنقلب على نفسها. بل لعل نمو بيروت في الخمسينات والستينات كان جزءاً من هذا الغليان، وأحد أبرز نتائجه الإيجابية.

هدمت بيروت سورها القديم، وامتدت في البحر، وصارت مثل سفينة. أذكر، حين التقيت الروائي الفلسطيني جبرا إبراهيم جبرا، بعد صدور روايته «السفينة»، التي تروي حكايات فلسطينية وعراقية، أنني سألته أين بيروت في سفنه ؟ وكان جبرا، المقيم في بغداد، أحد المساهمين الرئيسيين في مجلة «شعر» التي كانت تصدر في بيروت. يومها لم أفهم رفض جبرا لإفتراضي بأن بيروت تشبه السفينة. كان مثله مثل عدد كبير من المثقفين العرب الذين وجدوا في بيروت مكاناً للتعبير عن حريتهم، يريد أن يرى في المدينة مكاناً ثابتاً وملجأً أميناً، ولم يرد أن يرى هذه المدينة التي ترتمي في قلب البحر، هي أشبه بسفينة راسية في المحيط العربي وأن السفينة لن تحتمل الأمواج العاتية التي ستهب عليها من كل مكان.

كانت بيروت الثقافية أشبه بنقطة لقاء، في طرفها الشرقي تقع جامعة القديس يوسف للآباء اليسوعيين، وفي رأسها الغربي تقع الجامعة الأميركية التي أسسها المرسلون البروتستانت، وبينهما الحركة الثقافية والطلابية تغلي بحثاً عن جديد، سوف يجد مكانه في الجامعة اللبنانية التي أسستها إضرابات الطلاب وتظاهراتهم في أوائل الخمسينات.

إن العلاقة الجديدة بين بيروت والبحر، التي بنيت في القرن التاسع عشر حين تحوّلت المدينة ميناء للحرير اللبناني الذي يصدر إلى ليون في فرنسا، سمحت للمدينة بأن تتجاوز ضرورتها التجارية، محولة العلاقة بين البحر والداخل العربي علاقة ثقافية بامتياز.

ففي بيروت تبلور الشعر الحديث، وكسر قدسية القصيدة العربية القديمة.

وفي بيروت جاءت العاصفتان الفكريتان الوجودية والماركسية لتقوما بخلخلة الثوابت في الفكر العربي الكلاسيكي.

وكانت الثقافات التي تنتجها المدينة، تشبه المدينة كثيراً. كانت الثقافة البيروتية سفينة تبحر فوق المدينة.

غير أن قدرة السفينتين على الإبحار كانت محكومة بنوع الرياح التي تهب في المنطقة العربية.

فلقد واجهت الحداثة العربية خوفاً شبيهاً بالخوف الذي واجهته النهضة.

كانت النهضة العربية محاولة للتمسك باللغة وتحديثها خوفاً من التتريك الذي بدأ يلوح مع صعود الحركات القومية في المشرق.

أما الحداثة فكانت تخاف من اللغة المزدوجة التي تتكلمها القوى الاستعمارية الغربية. لذلك ربما، بلورت الحداثة لغتها المزدوجة : فهي قومية تقليدية من جهة، وهي حداثية اقتحامية من جهة ثانية.

وكانت بيروت بالنسبة لنا مدينة مزدوجة. أمام بحرها الأزرق تعلمنا المغامرة والاكتشاف والانطلاق إلى البعيد. وفي أزقتها وشوارعها عشنا ما يمكن تسميته حياة تقليدية ثابتة. وبين المغامرة والتقليد كان ميناؤها محطة ثابتة للهجرات اللبنانية التي لا تتوقف.

ثم جاءت الحرب الطويلة لتعلمنا مرارة التاريخ وانقلاب الزمن.

ماذا تستطيع سفينة مهدمة أن تقول للبحر ؟

هذا هو السؤال الذي حاولت خلال الصفحات السابقة التحايل في الإجابة عليه، لكنه يقف الآن أمامي ويطلب مني جواباً.

هل أقدم جواباً تقليدياً عن علاقتي الشخصية بالبحر، وعن حلمي بأن نصل إلى صناعة ريح مؤاتية، تسمح لسفينتي بالإبحار ؟

أم أحاول الاقتراب من الأسئلة الخطرة التي تواجه بيروت والعالم العربي اليوم، وأبحث عن وسيلة تصنع من التناقضات الكبرى التي يزخر بها تاريخنا، احتمالاً لعلاقة جديدة بين اللغة الغربية المزدوجة، ولغة بيروت المزدوجة ؟

هل سيكون اقتراحي دعوة إلى إلغاء اللغة المزدوجة ؟

نستطيع كي نتلافى الأسئلة الصعبة أن نلجأ إلى الماضي الأسطوري. ولعل الصورة التي حاولت بيروت أن تقدمها عن نفسها، كي تتلافى الأسئلة هي اللجوء إلى الماضي، وقد عبر ذلك عن نفسه خلال الحمّى الأركيولوجية التي رافقت تهديم وسط المدينة ضمن مشروع الشركة العقارية. ونجد مثالاً واضحاً على ذلك في المعرض الكبير الذي ينظمه معهد العالم العربي في باريس للثقافة اللبنانية، حيث تُصبغ الصورة اللبنانية بلوني الأركيولوجيا والأسطورة. الماضي الفينيقي والروماني والبيزنطي... والحاضر الذي تصنعه لوحات جبران خليل جبران، ونبرته النبوية.

نذهب إلى الأسطورة ونرتاح من عناء الأسئلة، نتحدث عن السفن الفينيقية التي مخرت المتوسط، وعن الحرف الذي هاجر من جبيل إلى العالم، وعن قدموس وأوروبا وفلاسفة صور، وصولاً إلى بيروت الحديثة التي تشكل نافذة وشرفة ونقطة لقاء...

الأركيولوجيا لا تقدم أجوبة، لكنها تخلق وعاء أسطوريا نستطيع الاستكانة إليه، عبر ولعنا بالإيحاء للمؤقت بأنه دائم، أو عبر قدرتنا على الجلوس على فوهة بركان، فزلازل بيروت السبعة الشهيرة التي دمرت المدينة لم تمنع إعادة إعمارها. فلماذا لا نعيش مطمئنين، نحن أيضا، على حافة تصدع زلزالي، ونلجأ إلى الأسطورة كي تسوّر حياتنا وتحمينا من الأسئلة الصعبة.

أو قد نلجأ إلى ذكرياتنا الشخصية، كأن أروي عن علاقة «الجبل الصغير»، أي حي الأشرفية في بيروت، حيث ولدت بالبحر والجبل، وعن شعوري، في طفولتي، بالغنى والتعدد الثقافي، الذي اكتسبته من التعدد الديني في بيروت، ومن قدرتي على الجمع بين

انتماء مسيحي شرقي ورثته عن عائلتي وانتماء إسلامي عربي صنعته ثقافتي، وانتماء إلى الثقافة العربية تعلمته من رئيف خوري وعمر فاخوري، ومن «غريب» كامو، و«غثيان» سارتر، وحلم ماركس باقتحام السماء.

أو أستطيع أن ألجأ إلى علاقة الشمس بالبحر التي تجعل من بيروت جزءاً من دائرة المدن التي تمتد من المغرب إلى اليونان، ومن إيطاليا إلى فرنسا، وأنسب قدرة مدينتي على تحمل النكبات والصراعات، إلى الاسترخاء المتوسطي، والحكمة التي تجعل من الوسط خير الأمور.

ولكني لن ألجأ إلى هذه الحلول الجاهزة، التي سبق لها وكانت غطاء يحجب مشكلة عميقة تتعلق بمسألتين رئيسيتين :

المسألة الأولى داخلية، أي ترتبط بعلاقة الأنا بالأنا، وبمفهوم الهوية.

المسألة الثانية، خارجية، تقوم على علاقة الأنا بالآخر، وترتبط بها مسألة الهوية.

المسألتان هما جزء من سؤال الهوية، الذي سال حبر كثير ودم كثير من أجل أن نكتشف في النهاية أنه قد يكون خاطئاً من أساسه، وأن الهويات المتعددة هي نقطة البداية التي أوصلنا تاريخنا الدموي إلى الاقتناع بضرورة الانطلاق منها.

المسألة الأولى، اتخذت في التاريخ الثقافي اللبناني والعربي أشكالاً تبدو لي اليوم مضحكة رغم نتائجها المأسوية. فالسؤال حول الفينيقية كهوية ثقافية، أو حول اللبنانية كإطار جغرافي ثابت كانا غطاء لصراع طائفي أثبتت الحرب الأهلية اللبنانية عبثيته وجنونه. كما أن الإصرار على ربط الهوية العربية، أي اللغة والثقافة، بمفهوم الدولة – الأمة الأوروبي، أوصل المنطقة إلى انسداد عميق، خصوصاً وأنها كانت تواجه الدولة – الأمة الوحيدة التي بنيت في المنطقة على النمط الأوروبي، وهي إسرائيل، بأسلحة غير متكافئة على كل المستويات.

والفكرة المتوسطية نفسها لم تغب عن هذا النوع من الجدل،

فتحولت في إحدى اللحظات إلى نقيض الفكرة العربية، أو هكذا جرى تصويرها، وتم ربطها بأحلام مشرقية – كولونيالية، مما أفقدها معناها كعلاقة تفاعل وتواصل وصراع.

أما المسألة الثانية فكانت جزءاً من المرحلة الكولونيالية المرة والدموية (السويس – الجزائر – اليمن الجنوبي)، بما حملته من تيارات ثقافية تجعل من الآخر– الغرب، عدواً ونموذجاً في آن معاً، ترفضه ولا تعلم كيف تتقي تأثيراته، تتحد بما هو ضده دون أن تكشف جدل العلاقة التي تنمو داخل حقل التناقض.

في المسألتين برزت قضية الهوية بوصفها جواباً على التمدد الاستعماري الأوروبي في العالم العربي، وهنا لعبت قضية فلسطين دوراً هاماً في تأكيد سوء التفاهم المتمادي بين العالم العربي والعالم الأوروبي، ورغم كل التطورات، فإن هذه القضية مرشحة للإستمرار في فرض شيء من سوء التفاهم بين الطرفين.

هل نستطيع أن نقول اليوم أننا تحررنا من مسألة الهوية، وأن دروس المرحلة ما بعد الكولونيالية بشكل عام، ودروس الحرب الأهلية اللبنانية تسمح لنا بأن ننطلق من الهوية المتعددة، من الهجانة بالتنوع كأساس لثقافتنا اللبنانية العربية ؟

نعم ولا.

نعم، لأن الاتجاه العام للتطور الثقافي – السياسي وللعالم الذي يتشكل بعد نهاية الحرب الباردة، يقودنا إلى هذا الاستنتاج.

ولا، لأن المشكلات الكبيرة التي يواجهها العالم العربي اليوم، الذي ما تزال الأنظمة العسكرية أو شبه العسكرية تهيمن عليه، والذي لم يجد توازنه الداخلي نتيجة هزائمه المتتالية أمام الآلة العسكرية الإسرائيلية والأميركية (عاصفة الصحراء المستمرة)، قد يتابع نكوصه إلى الهوية الثابتة.

بين هذين النعم ولا، يبرز سؤال علاقتنا بالمتوسط الثقافي.

هنا أود طرح ثلاثة أسئلة تلخص في رأيي جوهر المسألة المتوسطية، إذ لا يكفي أن نعترف بجذر ثقافي مشترك يوناني –

مصري، أو أن نعتبر ابن رشد نقطة انطلاق ممكنة، أو أن نتغنى بنمط الحياة المتوسطية التي تجعل من مدننا البحرية متشابهة إلى حد كبير، بل يجب أن نكتشف المستقبل. هل هناك أفق لمستقبل مشترك ؟

السؤال الأول، هو حول الوضعية الراهنة التي تبدو لامنطقية ولاعقلانية، شمال متعدد الثقافات والهويات القومية يتوحد، وجنوب سمته الأساسية هي العربية المتنوعة اللهجات واللغات، يتفكك ويتعرض خصوصاً في الشرق العربي لشبه احتلال عسكري أميركي دائم، ويواجه المعضلة الإسرائيلية وحيداً وعاجزاً.

هل يمكن أن نبحث في تكامل ثقافي إذا لم نسعَ إلى سد هذه الثغرة في عملية مزدوجة :

مواجهة التيارات العنصرية والفاشية في الشمال، والعمل في الجنوب من أجل الديموقراطية.

السؤال الثاني، هو حول كيفية رسم الخريطة، هل المتوسط دائرة ؟ وإذا كان كذلك، كيف نقيم علاقة دائرية تتجاوز القطب الفرنسي أو الألماني، أي كيف نقيم علاقة مباشرة على المستوى الثقافي على الأقل، دون أن نمر بالعواصم الكبرى. هل نقرأ الأدب الإيطالي على سبيل المثال، أو اليوناني، إذا لم يمر في الترجمة الفرنسية أو الإنكليزية، وهل يقرأ البوسنيون الأدب العربي دون المصفاة الباريسية.

السؤال الثالث، هو عن معنى التداخل الذي تصنعه اليوم ثقافة المهاجرين العرب والأتراك والأكراد والباكستانيين والهنود، داخل الثقافة الأوروبية. هل نحن على عتبة نشوء أدب جديد، يحمل ميزات التهجين، ويتحرر من الاستلاب اللغوي، ويقيم جسراً للتواصل، عبر قطعه مع أدب الاستشراق والاستشراق المقلوب، ومحاولته اكتشاف قارة الأعماق الإنسانية.

تشكل هذه الأسئلة الثلاثة مفتاح الأفق المتوسطي الجديد، الذي يسحرنا اليوم، لأنه يقدم نافذة تكسر هذا الجدار المقفل بين الشمال والجنوب، وتؤسس لعلاقة متكافئة تنطلق من هم ثقافي إنساني في

مواجهة ثقافة الاستهلاك وهيمنة الرأسمالية المتوحشة، وفرض القيم الأميركية على العالم.

لم يكن طه حسين يحلم حين تحدث عن جذور واحدة للثقافتين العربية والأوروبية، بل كان يرى ببصيرته ما عجزت أعين المبصرين في زمنه عن رؤيته. ونحن أيضا لا يحق لنا أن نحلم عبر استعادة حلم سابق، فالحلم الجديد يجب أن يبني عناصره من أفق مستقبلي ينطلق من واقع جديد تفرضه ثقافة اليوم، والظرف السياسي العالمي الجديد الذي تهيمن عليه قوة عظمى واحدة.

هل نستطيع أن نطلب من أوروبا المتوسطية التخلي عن وهمها الاستعماري ؟

هل نستطيع أن نطلب من العالم العربي التخلي عن خوفه وحذره ؟

الجواب ما يزال مبكراً، لكن ما هو ضروري وراهن وممكن، هو العمل من أجل صوغ جواب جديد على هذين السؤالين القديمين.

في كتابه الجميل «مطبخ وزرياب»، كتب فاروق مردم : «سوف ينتهي السياسيون إلى الاعتراف بأن أكثر ما يقرب أهل المتوسط من بعضهم البعض، ليس البحث عن المصالح المشتركة ولا الحنين إلى عصر ذهبي افتراضي، ولكنها القناعة المطلقة والنهائية المغروسة في كل واحد منهم، أنه لا يوجد زيت إلا من الزيتون».

هذه الشجرة المباركة التي تظلل جانبي المتوسط، تدعونا إلى التفكير العميق في كيفية تجديد الحضارة القديمة عبر مستقبل دائري نصنعه حول هذا البحر الذي تعب من الدم، ويشعر اليوم أنه مهدد بالموت.



تصوّرات البحر الأبيض المتوسط

بإشراف تييري فابر، روبير إلبير، غريغور مايرينغ

عندما نتكلم على المتوسط، لا نتكلم على الشيء نفسه إذا نظرنا إليه من إيطاليا أو أسبانيا أو اليونان أو فرنسا أو مصر أو لبنان أو المغرب... ذلك أن تصورات المتوسط بنيت في كلّ مكان من هذه الأمكنة على طبقات تاريخية وثقافية مختلفة. وكان الغرض من هذا العمل «تصوّرات البحر الأبيض المتوسط» هو استكشاف هذه الأنساب المتنوعة لفكرة المتوسط.

هذه النصوص ليست سوى نتاج عمل عشرة باحثين وعشرة كتّاب من حوض المتوسط هي المغرب وتونس ومصر ولبنان وتركيا واليونان وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا وألمانيا مدة سنتين لاستكشاف متخيل هذه الجماعات أو تلك، والروابط الذهنية الماثلة، والأصداء التي يوقظها ذكر هذا البحر حيث تلتقي ثلاث قارات، وثلاثة أديان كبرى وتنوع قلّ مثيله من اللغات والثقافات: المتوسط كبحيرة سلام، أو، على العكس، كأفق لمواجهة محتملة؟ مكان انفتاح أو حدّ انطواء؟ قيم مشتركة أم احتدامٌ للفروق؟ والتساؤل نفسه، من شأنه أن يثير الاهتمام أو الازدراء أو الحذر...

أحمد بيضون كاتب وباحث. أستاذ علم اجتماع الثقافة في الجامعة اللبنانية. له كتب عديدة أحدثها: «الصيغة، الميثاق، الدستور: لبنان الطائفي بين ديمقراطية وسلام»، دار النهار، بيروت ٢٠٠٣.
الياس خوري كاتب ورئيس تحرير «الملحق» الثقافي الذي يصدر عن صحيفة «النهار» البيروتية.

ISBN: 9953-422-47-8

THALASSA